وسائل بناء العقل التربوي: مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول
رؤية نقدية من منظور سعيد إسماعيل علي

د. محمد درويش درويش
أستاذ مساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة السويس

ملخص البحث

إذا كانت المعرفة التربوية تُكون ما يُسمى بـ "قلب" رأس المال التربوي، يصبح من المهم بيان عدد من "القنوات" المنتجة له، والتي تحملت –وما زالت– مسئولية إخراج وتأليف الكتب والرسائل والبحوث والمقالات التي تتناول قضايا ومفاهيم ومشكلات تربوية، وتتمثل في كليات التربية، والجمعيات العلمية التربوية، ومراكز البحث العلمي التربوي والمجالس العلمية، والصحف والمجلات العامة والثقافية. وهذه الخطوط السالفة الذكر، والمنتجة للعقل التربوي تتوسل إلى أداء وظيفتها في الإنتاج الفكري من خلال وسائل وأشكال متعددة أبرزها – كما يراها سعيد إسماعيل علي – خمس وسائل، وهي: المجلات التربوية، ورسائل الماجستير والدكتوراه، والكتب، والمؤتمرات التربوية، والمقالات الصحفية.

وقد استخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل إلى جملة من الاستنتاجات، ومنها: إن هناك سُبلاً عدة لإصلاح العقل التربوي، وذلك من خلال الاهتمام بالروافد والوسائل التي تغذيه بالمعرفة التربوية، وإن المجلات التربوية يمكن أن تتخذ لنفسها طابعًا فكريًا تربويًا، مغموسًا في وعاء ثقافي، بحيث تخرج عن الدائرة التي وقعت فيها الكثرة الغالبة من المجلات التربوية، وذلك باقتصارها على "بحوث الترقية"، وإن إقامة المؤتمرات مشروط بمعالجة قضية تستحق البحث والمناقشة من أجل تحديد موقف مشترك من تلك القضية، وإن النقد التربوي - بالمجلات التربوية– يسهم في إحداث حالة من الحراك العلمي الذي يرمي إلى تجديد الفكر التربوي وإثرائه.

الكلمات المفتتاحية

١- العقل التربوي

٢- وسائل بناء العقل التربوي

Means of Educational Mind Formation: Crisis Aspects and Suggested Solutions
A Critical Vision from the Perspective of Prof. Said Ismail Ali

=======

Dr. Mohammed D. Darweesh
Assistant Professor, Department of Fundamentals of Education
Faculty of Education - Suez University

An Abstract

If educational knowledge constitutes what we might call the "heart" of educational capital, it becomes important to indicate a number of "channels" producing it as: faculties of education, educational scientific associations, educational scientific research centers and scientific councils & newspapers and public and cultural journals. These channels perform their functions in forming the educational mind through various means and forms, most notably, as seen by Said Ismail Ali are: educational periodicals, master and doctoral dissertations, books, educational conferences, and press articles.

The research used the descriptive approach, and reached a number of conclusions as: majority of educational magazines have occurred, confined to "promotion research", the holding of conferences is conditioned on addressing an issue worthy discussing in order to determine a common attitude on that issue, and educational criticism within the educational periodicals contributes to state of scientific mobility, which aims to renew and enrich the educational thought.

Key words

1-Educational mind 2- Means of educational mind formation

مقدمة

حدث تحولٌ في مفهوم رأس المال لدى المجتمعات؛ فبعد أن كان التركيزعلى رأس مالها المادي، إذا بمنحى جديد يظهر في أفقها الفكري، فيتم التوجه نحو رأس المال البشري، وما يرتبط به من أُطر فكرية وثقافية واجتماعية توجهه، وما يطرحه من أفكار ورؤى وأهداف متجددة عبر مؤسسات تعليمية تضع ضمن أولويتها الارتقاء بالعقل الإنساني.

لقد حفل ميدان الفكر –عبر مراحل زمنية مختلفة ومتباينة- بعدد من صور رأس المال وأنواعه، فهذا «رأس المال المادي»، وذاك «رأس المال البشري»، وثالث «رأس المال الثقافي»، ورابع «رأس المال الاجتماعي» ... حتى الوصول إلى «رأس المال التربوي»، والذي يعني جملة الأفكار والتنظيمات والأساليب والتقنيات والأنشطة والاتجاهات المتصلة بعملية التنشئة التربوية لأفراد المجتمع، والتي تتم بصفة خاصة في مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي[١].

وإذا كانت المعرفة التربوية تُكون ما يُسمى بـ "قلب" رأس المال التربوي، يصبح من المهم بيان عدد من "القنوات" المنتجة له، والتي تحملت –وما زالت– مسئولية إخراج وتأليف الكتب والرسائل والبحوث والمقالات التي تتناول قضايا ومفاهيم ومشكلات تربوية[٢]، وتتمثل في كليات التربية، والجمعيات العلمية التربوية، ومراكز البحث العلمي التربوي والمجالس العلمية، والصحف والمجلات العامة والثقافية.

وهذه الخطوط السالفة الذكر، والمنتجة للعقل التربوي تعتمد في القيام بمهمتها المنوطة بها على سائل متعددة أبرزها – كما يراها سعيد إسماعيل علي – خمس وسائل، وهي: المجلات التربوية، ورسائل الماجستير والدكتوراه، والكتب، والمؤتمرات التربوية، والمقالات الصحفية[٣].

وقد كشفت بعض الأدبيات التربوية عن عدد من صور الخلل التي تكتنف بعض الوسائل سالفة الذكر. وفي هذا السياق يذكر حامد عمار استنادًا إلى خبرة من مخزونه المعرفي تتعلق بـ (**المؤتمر القومي لتطوير التعليم في يوليو ١٩٨٧م**)، والذي جاء مخيبًا للآمال، ومظهرًا ديمقراطيًا فارغًا زائفًا للإسهام الجماهيري ومختلف

القطاعات الفنية المعنية، ولم يكن للأحزاب أو لنقابة المعلمين صوتٌ مسموعٌ، أو رأيٌ مكتوبٌ أو مقروءٌ[٤].

وفي دراسته المعنونة بـ (**العقل التربوي المغيب ومأساة البحث التربوي ١٩٩٢م**) يرى عبد الغني عبود أنَّ الوقوف على (العقل الجمعي) للجماعة التربوية لا يتم إلا من خلال متابعتهم وهم يتكلمون ويتحاورون. ومن ثم يكشف عن صورة للمظهرية في المؤتمرات العلمية التربوية، وهي قضية التكالب على الميكرفون، بعد أية ورقة تقدم، أو كلمة تقال من أجل إظهار الذات، لا من أجل قضية فكرة تتابع ويدور حولها النقاش، فتثري الفكرة، ويخرج المستمعون إليها منها ومما يدور حولها من نقاش، بشيء يفيدون منه[٥].

وعلى الرغم من تلك الفرصة التي تتيحها المؤتمرات لمناقشة البحوث بطريقة علنية وجماعية، فإن المشكلة الكبرى –كما يرى سعيد إسماعيل علي- تتمثل في جانبين: أولهما، أن البحوث لا توزع مسبقًا، مما قد يتيح للحضور فرصة قراءتها وتكوين ملاحظات ورأي عليها، وثانيهما، أن القائم بالبحث نفسه، لا يتيح له ضيق وقت البحث في العرض أن يعطي صورة وافية لما قام به، وتكون النتيجة، إفادة ضيئلة للغاية. فضلاً عن أن ما يجري من مناقشات بين الحضور، قلما يتم تسجيلها، ثم نشرها[٦].

وفي سياق الحديث عن البحوث المنشورة بالمجلات التربوية، يتساءل حامد عمار في كتابه المعنون بـ (**قيم تربوية في الميزان ٢٠٠٨م**) عن مصير كل تلك البحوث السنوية ومنبعها ومصبها خارج تلك المجلات؟ وهل هناك بنك للمعلومات ينظم ويصنف ويحدد الإسهام الجديد والمتجدد في هذه البحوث، أم أنها مجرد تمرينات بحثية لاستيفاء مطالب الترقية؟[٧]

ويصل سعيد إسماعيل علي إلى نتيجة مفادها أنَّ: "لا أحد يقرأ المجلات التربوية؛ إذ كل ما يُنشر: بحوث ترقيات، ضيقة الأفق الفكري والمجال، لا تهم إلا

صاحبها"[٨] . فالباحث ينغلق على ذاته وعلى موضوعه، ويشعر وأنه في نطاق منعزل عن الآخرين، فتتم معالجته للقضية المختارة في حيز فكري محدود للغاية، لا يسمح له بالنظر الكلي أثناء عملية المعالجة المنهجية لموضوعه، ومن ثم يكون الطرح تقليديًا.

كما يكشف حامد عمار وصفاء أحمد في معرض حديثهما حول: **"الجامعات والبحث العلمي: بحوث ضائعة بين العرض والطلب"** عن إشكالية واضحة مؤداها أن كثيرًا من رسائل الماجستير والدكتوراه لا تتشابك مع الواقع أو لا علاقة لها بمجرياته ومشكلاته ومطالبه الحقيقية، وإنما هي افتراضات من تصور الباحث[٩]، فهي"قليلة الجدوى في تعظيم طاقتنا الإنمائية"[١٠] .

واستنادًا إلى ما سبق، فإن العقل التربوي يعاني من جملة اختلالات وإشكاليات؛ فهو يبتعد عن المسار العلمي المنشود حال تفاعله مع جماعته التربوية، وهو ينحو –فيما ينتجه من أفكار ويتناوله من موضوعات- في مسارات يظهر فيها الاهتمام بالناحية الشكلية أكثر من الاهتمام بالمضمون والمحتوى والعمق المعرفي التربوي المنشود، وكذا يعتمد على طرح تقليدي غير متجدد عبر ما يعالجه من قضايا بحثية، وأخيرًا وليس آخرًا، فإنه يميل إلى المعالجات الوصفية التي لا تتفاعل أحيانًا مع واقعه التربوي بمشكلاته وقضاياه.

مشكلة البحث وأسئلته

عندما يشرع إنسانٌ في توجيه تساؤل لشخص آخر يدور حول: "ما الذي حدث لـ...؟"؛ فهو يرمي –أولاً- إلى الكشف عن معرفته المرتبطة بموضوع التساؤل المطروح، وبالتالي الإسهام في بيان جوانب معرفية غائبة عن الآخر. وثانيًا، فإن طرح مثل هذا التساؤل قد يكون هدفه هو البحث عن الأسباب التي أدت إلى الوصول بموضوع التساؤل إلى هذه الوضعية غير السوية.

فما الذي حدث لـ "وسائل بناء العقل التربوي؟!

يرى سعيد إسماعيل علي –بصفة عامة– أن جزءًا كبيرًا من أسباب تخلف المجتمع يكمن في أن العقل مغيبٌ، ولا سبيل إلى نفض غبار هذا التخلف إلا إذا كانت هناك يقظة عقلية[١١] .

وقد امتد تغييب العقل إلى "القنوات" المنتجة للعقل التربوي، وكذا إلى الوسائل التي تعتمد عليها هذه القنوات في أداء مهمتها المنوطة بها.

ومن هنا يشير سعيد إسماعيل علي إلى بعض الإشكاليات التي تكتنف وسائل بناء العقل التربوي كما يلي:

فالمجلات التربوية أصبحت أشبه ما تكون بالمجلات "المدرسية"، وتقتصر بصورة رئيسة على نشر "البحوث الفنية" المرتبطة بغرض ترقي أعضاء هيئة التدريس، كما تحيط ببعضها ظلال غير طيبة أحيانًا في التحكيم، ولا يقتنيها إلا المتخصصون في أضيق الحدود، ولا تحرص مكتبات كليات التربية على اقتناء المجلات الصادرة عن الجمعيات والكليات الأخرى[١٢] . وفضلاً عن ذلك، فهناك تدفق واضح في إصدار المجلات التربوية بكليات التربية والجمعيات التربوية، كما يغيب عن فلسفة هذه المجلات - إلى حد كبير- مناقشة قضايا التعليم ومسائل التربية، وإجراء الحوارات، وممارسة النقد التربوي[١٣] .

وفيما يخص البحوث التي تتم على مستوى درجتي الماجستير والدكتوراه، فهي تتم في غياب المشروع الحضاري للمجتمع. فلتتنوع المجالات والموضوعات والمداخل، ولكن من الضروري أن يكون هناك "توجه" عام، وحد أدنى من الفكر والفلسفة والآمال تكون محل اتفاق عام، توجه حركة البحث، وترسم له الغايات، وتوحي له بالسُبُل والوسائل[١٤] .

أما الكتب فقد تحولت إلى "مذكرات" هشة، مصاغة صياغة فقيرة في العمق في بعض الأحوال، وتعاني في أحوال أخرى ما يشبه عملية "التجريف" الفكري والتسطيح العقلي، فهي -غالبًا- ليست أفضل ما كتب عضو هيئة التدريس[١٥]، فضلاً عما تحويه من معاني تنبو عنها الروح الجامعية من "الفرض" و"الإملاء"، وهي عادة تقدم ما هو متداول وعام من المعرفة، حتى المتخصصة؛ لأن وظيفتها تعليمية بالدرجة الأولى[١٦] . فهل يمكن في ظل هذا المستوى أن "يتعلم" طلاب التربية معرفة

تربوية حقيقية تشكل بنية أساسية في تكوينهم العقلي والمعرفي، بحيث يبنون عليها فيما بعد؟[١٧]

والمؤتمرات التربوية أصبحت أقرب ما تكون بالمؤتمرات "المهرجانية"؛ حيث يكون التركيز أحيانًا فقط على الجلسة الافتتاحية، حيث يحضر عادة بعض المسئولين، وربما أجهزة إعلام، ومدعوين كُثُر غالبًا، وبعد انتهاء هذه الجلسة يكون هناك انخفاض شديد واضح في الحضور، فضلاً عن الاهتمام بكم البحوث المعروضة على حساب الكيف، وضآلة الفرص المتاحة للعقل التربوي للمناقشة والحوار والتبادل الفكري والعلمي[١٨].

كما أنَّ الكثرة الغالبة من محتويات جُل هذه المؤتمرات، هي أبحاث يقدمها أعضاء هيئات التدريس بغرض التقدم بها للترقية، مما يجعلها موغلة في (الفنيات) التخصصية، بحيث لا يهتم بالاستماع إليها إلا عدد محدود يُعدُّ على أصابع اليد، مع معاناة من "هزال" علمي واضح[١٩]. كذلك فإن الرؤى الفكرية، والمناقشات القائمة عن تعدد الأفكار وتنوعها، والكشف عن مستقبلات بديلة - من خلال ندوات ومحاضرات تذكارية- تكون شاحبة الوجود في مثل هذه المؤتمرات، مع أنها هي المفروض أن تكون "الأساس"، لأي مؤتمر علمي[٢٠].

ومن ثم فهي مؤتمرات "كثيرة النفقات، قليلة البركات، مضيعة للأوقات، عديمة الاجتهادات" بتعبير حامد عمار[٢١]، وتحمل دعاية وتزويقًا وتلميعًا، أكثر منها معرفة وثقافة وتقدمًا"[٢٢].

وفي هذا السياق يذكر سعيد إسماعيل علي ما يدعم رؤيته السابقة عن حال بعض المؤتمرات، ومنها أن فعاليات مؤتمر جامعة عين شمس المعنون بـ :"**نحو منظومة وطنية للابتكار ٢٠١٥م**) قد بدأت بعرض سينمائي لإنجازات الجامعة، ثم كلمات من مسئوليها تؤكد ما قالوه في العرض، ولم يكن هذا ضمن فقرات جدول المؤتمر. ومن ثم يندهش –مفكرنا- لذلك حيث المؤتمر عن (الابتكار)، والذي هو جزء لا يتجزأ

من سياق يقوم على دقة الالتزام لما هو معلن للحاضرين، والبعد عن الدعاية، والتي وإن كان هناك حاجة إليها، يكون من خلال سياق آخر[٢٣] .

وأخيرًا، فالمقالات الصحفية، تعاني - كذلك- من غياب عن متابعتها وقراءتها، ومن ثم التفاعل معها بطريقة نقدية[٢٤] .

إن مثل هذا التشخيص الذي يوضح ما أصاب وسائل بناء العقل التربوي من خلل واضح، يسهم في توجيه مسارات الفكر نحو محاولة الحد من هذه التداعيات السلبية المؤثرة على هذا العقل. ومن ثم التوجه نحو البحث عن بدائل وحلول قابلة للتطبيق والتنفيذ حتى يمكن تحسين وضعية هذا العقل؛ بغية قيامه بالمهام المنوطة به.

ومن هنا تتبلور أسئلة البحث الحالي في الأسئلة التالية:

١. ما جملة القنوات الفكرية المنتجة للعقل التربوي في فكر سعيد إسماعيل علي؟
٢. ما وسائل بناء العقل التربوي كما رآها سعيد إسماعيل علي؟
٣. ما أهم الإشكاليات المتعلقة بوسائل بناء العقل التربوي عند سعيد إسماعيل علي؟
٤. ما سُبُل مواجهة الإشكاليات المتعلقة ببناء العقل التربوي عند سعيد إسماعيل علي؟

أهداف البحث

يسعى البحث الحالي إلى عرض رؤية سعيد إسماعيل علي في الارتقاء بوسائل بناء العقل التربوي، وذلك من خلال عرض أهم الإشكاليات التي تحيط بوسائل بنائه، وطرح جملة من البدائل والحلول التي يمكن حال تطبيقها وتفعيلها الحد من هذه الإشكاليات، وذلك من منظور نقدي كشف عنه سعيد إسماعيل علي عبر مؤلفاته المختلفة.

أهمية البحث

هناك مسوغات كثيرة تكشف عن جوانب الاهتمام بالموضوع الحالي، ولعل من أبرزها ما يلي:

١- أهمية الجانب العقلي –بصفة عامة- في حياة المجتمعات، واحتلاله لوضعية متميزة في مسارات نهوضها وتقدمها ورقيها وازدهارها؛ ولذا فالمتأمل في أحوال المجتمعات المعاصرة يجد أن هذا الجانب - يكتسب في كل يوم- وضعية متباينة، ويحتل فضاء معرفيًا لم يوطَأ من قبل؛ وذلك بسبب التحولات غير المسبوقة نحو المزيد من التوسع في توظيف الأعمال التي تقوم على توظيف القدرات الذهنية والمتراكمات المعرفية والفكرية والثقافية في تعديل أساليب الحياة وأشكالها ومساراتها.

٢- إن قضية تكوين وتجديد العقل التربوي تمثل القضية المركزية للمعرفة التربوية وللتربويين –على حد تعبير سعيد إسماعيل علي–[٢٥]، ومن ثم فالبحث يمثل محاولة للقيام بعملية تفكير وتثوير لمسارات الارتقاء بالعقل التربوي ومساراته؛ بغية إحداث تغيير منشود في وسائله.

٣- كون قضية الاهتمام بالعقل التربوي من ضمن اهتمامات سعيد إسماعيل علي، وقد ظهر ذلك بصورة مباشرة ضمن عنوانين من مؤلفاته: أولهما، تجديد العقل التربوي، والذي صدر عن مكتبة عالم الكتب عام ٢٠٠٥م، وثانيهما، من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، والذي صدر عن مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة عام ٢٠١١م.

٤- استحقاقية موضوع البحث للدراسة استنادًا إلى توصية أحد الخبراء التربويين الكبار مكانةً ومكانًا، فـ "سعيد إسماعيل علي" يؤكد في كتابه المعنون بـ "**هندسة التفكير التربوي الصادر عام ٢٠١٩م**" عن أن موضوع المؤتمرات التربوية هو أمر يستحق الدراسة، وأن يقوم به "باحث" فدائي- على حد تعبيره- لدراسة جوانب السلب والإيجاب، فضلاً عن "الآثار

السلبية" لمثل هذه المؤتمرت[٢٦]، والمؤتمرات التربوية تمثل وسيلة واحدة من وسائل بناء العقل التربوي، فماذا عن باقي وسائل بنائه؟!

٥- بيان رؤية أحد أعلام الفكر التربوي في قضية تربوية على درجة كبيرة من الأهمية، ولا شك أن قيمة معاودة التوقف أمام فكر سعيد إسماعيل علي التربوي - إزاء القضية المطروحة للبحث- تكشف عن حقيقة مفادها: "أننا نملك بعض الكنوز الفكرية التي لم نبذل الجهد الكافي للإفادة منها، وذلك عبر مواصلة مسيرة التفكير التربوي من حيث انتهى هذا المفكر، بدلاً من البحث في قضايا سبق أن بحثها، والبدء من نقطة الصفر"[٢٧].

٦- كونها محاولة للكشف عن آفاق بناء العقل التربوي على نحو منهجي رصين، وعبر مسارات تتيح التأسيس لعقلية ناقدة تملك من الوعي ما يتيح لها البصر بجوانب قصورها وسلبياتها، وكذا جوانب قوتها وإيجابياتها. ومن ناحية أخرى، فإن الباحث التربوي - أيًا كان موقعه وأيًا كان تخصصه- لا يمكنه أن يفهم العمق التربوي والمعرفي إلا من خلال سوية معينة من الفكر.

حدود البحث

يقتصر البحث الحالي على تناول الوسائل التي يتم من خلالها إنتاج وبناء العقل التربوي، والتي حددها سعيد إسماعيل علي في خمس قنوات - في معرض حديثه عن الدور الفكري والعلمي للجماعة التربوية في مصر-، وهي: المجلات التربوية، ورسائل الماجستير والدكتوراه، والكتب، والمؤتمرات التربوية، والمقالات الصحفية[٢٨].

ويقتصر البحث على تناول الرؤية النقدية عند سعيد إسماعيل علي بشأن القضية موضوع البحث؛ وذلك نظرًا لما تراكم لديه من مخزون ثقافي وفكري، وخبرة

تدريسية ومهنية وعملية – وصلت إلى سبع وخمسين عامًا منذ تعيينه معيدًا بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة عين شمس عام ١٩٦٢م وحتى الآن- :

١- فقد حوت ذاكرته مخزونًا فكريًا وثقافيًا متميزًا هيأه الله له عز وجل عبر قراءات متعددة الآفاق، ومترامية الأطراف، بما أتاح له القدرة على حُسن تشخيص ما أصاب العقل التربوي حتى وصل إلى حالته الراهنة.

٢- أنَّ إرادة الله سبحانه وتعالى جعلته يستمر في قسم أصول التربية بتربية عين شمس طيلة (٥٧) عامًا، لم يغترب خلالها عنه إلا ثلاث سنوات فقط (من عام ١٩٧٥م إلى عام ١٩٧٨م)[٢٩]، وبالتالي فقد أتاح له ذلك معايشة إرهاصات نشأة كليات التربية وتداعياتها السلبية على بناء وتكوين العقل التربوي.

٣- الخبرة والمعايشة الحقيقية للنواحي الإدارية، فقد أشرف على رابطة التربية الحديثة وما كانت تقوم به من مؤتمرات ثرية ومتنوعة، فضلاً عن إصدار مجلة "دراسات تربوية" بأعدادها الثمانين لمدة عشر سنوات من عام ١٩٨٥م إلى عام ١٩٩٥م. ومن ثم فهو يملك أهلية "الحجية العلمية" و "الشهادة" التاريخية[٣٠] للإفتاء التربوي في قضية البحث الحالية.

مصطلحات البحث

١- العقل التربوي

يعرف سعيد إسماعيل علي العقل التربوي بأنه: نهج الحياة، والتفكير في تناول المسائل والقضايا والمشكلات التربوية[٣١].

٢- وسائل بناء العقل التربوي

جملة من الأشكال المنتجة للرأي التربوي، والتي تعتمد عليها مؤسسات وخطوط إنتاج المعرفة التربوية في أداء وظيفتها في الإنتاج الفكري، وهي: المجلات التربوية، ورسائل الماجستير والدكتوراه، والكتب، والمؤتمرات التربوية، والمقالات الصحفية.

منهجية البحث

تفرض طبيعة البحث وأهدافه في –لُحمته وسداته- بنائه وتفصيلاته وتحليلاته استخدام المنهج الوصفي؛ لمناسبته لموضوع البحث ومتغيراته في خطواته المختلفة.

ومن ثم، سار البحث وفقًا للخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: وتناولت أهم قنوات إنتاج العقل التربوي في فكر سعيد إسماعيل علي.

الخطوة الثانية: وعرضت وسائل إنتاج العقل التربوي في فكر سعيد إسماعيل علي.

الخطوة الثالثة: وقدمت أهم الإشكاليات المتعلقة بوسائل بناء العقل التربوي كما يراها سعيد إسماعيل علي

الخطوة الرابعة: وتناولت سُبُل مواجهة الإشكاليات المتعلقة بوسائل بناء العقل التربوي من منظور سعيد إسماعيل علي.

محاور البحث

المحور الأول: أهم قنوات إنتاج العقل التربوي في فكر سعيد إسماعيل علي

ويحددها سعيد إسماعيل علي فيما يلي:

أولاً- كليات التربية

تقوم رسالة كليات التربية على وظيفة سامية ونبيلة؛ إذ إنها تُعدُّ الطلاب للعمل بمهنة التعليم، وهي في سبيل الوفاء والالتزام بأداء هذه المهمة المنوطة بها ترفدهم بجملة أساليب ورؤى وأفكار في أنساق المعرفة التربوية المختلفة، ويدعمها في ذلك سياقًا ومناخًا سويًا له دوره الفاعل –أو هكذا ينبغي أن يكون- في بناء عقلهم التربوي وتشكيله. وفضلاً عن انتهاج ذلك المسار، فهي تقوم على إنجاز أبحاث ودراسات تربوية تمس منظومة التربية والتعليم جُلها عبر طلابها في مرحلة الدراسات العليا، أو أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بها.

وعند النظر إلى القناة الأولى من قنوات إنتاج الرأي التربوي، وهي كليات التربية، نجد أنه بعد أن كانت مصر حتى عام (١٩٧٠م) تعرف كلية تربية واحدة، تستقبل طلابها بعد تخرجهم من الجامعة، ليدرسوا فيها العلوم التربوية مدة عام للحصول على درجة الدبلوم العامة، وإن شاءوا استكملوا دراستهم للدبلوم الخاص، فالماجستير فالدكتوراه، بالإضافة إلى أربع كليات (معلمين) لا تتضمن دراسات عليا، وتستقبل طلابها من الحاصلين على الثانوية العامة، ولم تكن تشترط حصول عضو هيئة التدريس بها على درجة الدكتوراه، إذا بالظروف تفضي إلى الوحدة بين النظامين بدءًا من العام (١٩٧٠م/١٩٧١م)، فضلاً عن توحد التسمية[٣٢].

وكان لهذا آثاره الواسعة على المعرفة التربوية، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، فمن حيث الناحية الكمية، فقد أدى هذا إلى تضاعف أعضاء هيئات التدريس عشرات المرات، ومن ثم ما يتم عن طريقهم من إنتاج معرفي تربوي، حيث كان وضع الكلية الأم (التربوية)، بحكم قلة عدد طلابها الذين كان عددهم لا يتجاوز المائتين غالبًا إلا قليلاً، لم يكن يشجع على التأليف كثيرًا، أما في الوضع الجديد، فصار العكس، حيث أصبح الطلاب عشرات الآلاف، ومن ثم تفتحت الرغبة إلى إنتاج كتب تربوية[٣٣].

بطبيعة الحال فقد نتج عن هذا انخفاض واضح في مستوى المعرفة المنتجة، وإن كان هذا لا يحتم الاعتماد على العلاقة بين التوسع في الإنتاج، ومستوى الخدمة المقدمة، ولكن هناك متغيرات أخرى جعلت انخفاض المستوى نتيجة حتمية، حيث تم التوسع الكبير في افتتاح الكليات، وبمعدلات تفوق الإمكانات المتوافرة كثيرًا، دون أن تواكبه جهود حثيثة لحسن اختيار أعضاء هيئات التدريس، فضلاً عن إعدادهم وتكوينهم، بل وتسيد شكل بعينه في الإنتاج المعرفي التربوي ألا وهو ما يعرف "بالمذكرات" الطلابية، وما يرتبط بها من تضييق الغرض من التأليف، وهو مجرد سد حاجات الطلاب للمذاكرة والاستعداد للامتحان[٣٤].

ولم يحفل بعض الأعضاء بالتأليف المقصود لغرض سد احتياجات الطلاب، بل عمد عدد غير قليل إلى إعادة عرض بحوث ودراسات سبق لهم أن أعدوها لأغراض

مختلفة تتعلق مثلاً بالترقية، أو أحد المؤتمرات، أو لحساب جهة من الجهات، مما يجعلها غير متكيفة من تزويد الطلاب بمعرفة تربوية، تحيط بأساسيات العلم ودوائره الواسعة، كما هو مفروض بالنسبة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى، وفضلاً عن ذلك، توارت أجواء المنافسة بين أعضاء هيئة التدريس في التأليف، وهو ما كان يدفع الجميع إلى بذل أقصى ما يملكون من طاقات لتأكيد قدراتهم العلمية[٣٥].

إن مرحلة التأسيس تقوم بدور كبير في التوجيه وتحديد الوظائف والمهام، ولذا فإن ما يعتور هذه المرحلة من نواقص وثغرات وسلبيات، لا بُدَّ أن تنتقل آثاره إلى ما يلي بعد ذلك من مستويات ومراحل[٣٦]. ولذا يرى سعيد إسماعيل علي أن هذا الانتشار الذي حدث لكليات التربية منذ أول سبعينيات القرن العشرين بغير استعداد لتوافر الحد الأدنى لإقامة كلية جامعية، أدى إلى شيء من "تساهل" في التكوين العلمي يبدأ منذ الإعداد في سنوات الدراسة الأربع، ثم يتوالى في بقية المراحل، حتى الماجستير والدكتوراه[٣٧].

ويكشف العرض السابق عن جملة من التداعيات السلبية المؤثرة في بناء وتكوين العقل التربوي، والتي يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:

١- الابتعاد التدريجي عن المصادر والمراجع العلمية لتسود محلها أساليب المذكرات.

٢- جمود العقل التربوي لدى بعض أساتذة التربية تجاه قضية التأليف التربوي، والاكتفاء بالمخزون الذي تم تراكمه عبر مرحلتي الماجستير والدكتوراه وما بعدهما. ومن ثم غاب طرح الأفكار التربوية المتجددة المغذية لعقول وأفكار الباحثين، وغاب الطرح الإبداعي لديهم.

٣- التأثير السلبي على الإعداد والتكوين التربوي والثقافي والمهني لمن يسلك في مجال البحث التربوي بعد مرحلة الليسانس أو البكالوريوس؛ نتيجة الأنيميا المعرفية التي تغذى عليها في سنوات التأسيس الأربع الأولى في هذه الفترة.

ثانيًا-الجمعيات العلمية التربوية

المتتبع لحركة التطور والنهوض التي طرأت على المعرفة التربوية يستطيع أن يلمس حالات انفصال تخصصي منشود ومحمود، فإذا ببعض مجالات المعرفة التربوية ينبثق ويتفرع عنها - تماشيًا واستجابة مع التغير الحادث- تخصصات حديثة أصغر. وقد انعكست هذه الرؤية وذاك التصور - أيضًا- على الجمعيات العلمية التربوية، والتي تُعدُّ بمثابة كيانات مؤسسية حرة، منوط بها مسئولية الاهتمام والإشراف على تخصص بذاته، ومن ينتمي إلى هذا النسق المعرفي التربوي في نواح وتخصصات متباينة علميًا ومهنيًا وفكريًا ... وغيرها.

إن الاستنفار المجتمعي للنهوض الثقافي، إذا كان من الفرائض على كل مكونات المجتمع، فإنه يزيد درجات على الجمعيات العلمية التربوية؛ لأنها أولاً، تنتمي إلى تلك المهمة المنوط بها بناء الإنسان وتربيته، وثانيًا، أنها متحررة من قيود الإدارة والوظيفة الرسمية والنظامية وما يكبل العمل الرسمي في مجال التعليم، وثالثًا، أنها تشكل أوعية جامعة بين تخصصات وتنويعات مختلفة، مما يجعلها فرص تجميع للإمكانات البشرية، وفي الوقت ذاته مجالاً لرشد استثمار بين المجالات من تنوع معرفي، وبالتالي طريقًا رئيسًا للإثراء المجتمعي(٣٨).

فقبل ثمانينيات القرن العشرين، كانت هناك جمعيات تربوية، مثل رابطة التربية الحديثة، والجمعية الخاصة بخريجي معاهد وكليات التربية، والجمعية المصرية للدراسات النفسية، فضلاً عن "جمعية المعلمين"، وهي جميعًا لم تكن تختص بفرع بعينه من فروع العلوم والدراسات التربوية(٣٩). ثم إذا بخطوات جادة لتكوين جمعيات متخصصة، على غرار الجمعية المصرية للدراسات النفسية، فكانت جمعية المناهج، والجمعية المصرية للتربية المقارنة، ثم إذا بجمعية المناهج تشهد تناميًا في عددها واتجاهًا إلى مزيد من الانشطار المعرفي، مثل تلك الخاصة بالعلوم، وتلك الخاصة بالقراءة والمعرفة، وكذلك الدراسات الاجتماعية، ومن قبل جمعية تكنولوجيا التعليم، وتعليم الرياضيات، وأخيرًا وليس بآخر جمعية أصول التربية...

وهكذا[٤٠]، والنشاط الأساسي الذي تقوم به هذه الجمعيات هو "البحث التربوي" في شكله المعروف[٤١].

ومثل هذه التنظيمات هي بطبيعتها "أهلية"، وبطبيعة تكوينها يدور نشاطها حول المجال العلمي المتخصص بأساليبه المختلفة، والتي يأتي في مقدمتها إصدار دورية لنشر البحوث التربوية، وكذلك عقد مؤتمر سنوي في المجال الذي تتخصص فيه الجمعية[٤٢].

ويرى سعيد إسماعيل علي - استنادًا إلى خبرته- أنَّ حركة رصد أنشطة بعض هذه الجمعيات التربوية تكشف عن أن كل جمعية، لها احتفال سنوي تقيم فيه مؤتمرًا، ثم يكون فترة "سكون" ثنتا عشر شهرًا إلا يومي المؤتمر! كذلك تحرص كل جمعية على إصدار "مجلة" تنشر بحوث المتقدمين للترقية، غالبًا، فلِم لا تستكتب الأساتذة الكبار في التخصص لتثري المجلة، فيقبل عليها مزيد من القراء، ولا يقتصر اقتناؤها على الساعين إلى الترقية فقط، ولِم لا يمتد النشاط إلى شهور السنة كلها، فتعقد كل جمعية ندوة شهرية، أشبه بالسيمنار، لتناول قضية من قضايا تخصصها، وتنشر نصها بمجلتها؟ ولِم لا تفكر كل جمعية في التشارك مع جمعية أو جمعيات أخرى لبحث قضية مشتركة، فتقيم الجسور بين تخصصات شتى[٤٣]. ولذا يؤكد ضرورة أن تفكر هذه الجمعيات في تشكيل ما يمكن أن يكون اتحادًا عامًا للجمعيات العلمية التربوية، يبحث ويناقش القضايا القومية العابرة للتخصصات التربوية والنفسية المنفردة[٤٤].

ثالثًا- مراكز البحث العلمي التربوي والمجالس العلمية

كما تظهر من خلال المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، والمركز القومي للتقويم والامتحانات، ومركز تطوير المناهج، ومركز تطوير تدريس العلوم، ومركز تطوير تدريس اللغة الإنجليزية، ومركز تطوير التعليم الجامعي، ومركز تعليم الكبار... وغيرها، وجميعها تشارك كذلك في إنتاج البحث التربوي، وهي

مراكز متخصصة في هذا المجال، وإن كان بعضها يقوم بأنشطة أخرى "تطبيقية" مثل التدريب[٤٥].

وتشارك بعض هذه المراكز في بعض الخطوط الإنتاجية السابقة، كأن يكون للمركز مجلة متخصصة، وبعضها أيضًا يعقد مؤتمرًا علميًا ربما كل عام، وميزة البحوث التي تتم تحت مظلة مثل هذه المراكز، أنها تركز على مشكلات وقضايا يحتاج الميدان إليها، وهي عادة ما تكون ممولة من وزارة التربية المشرفة عليها، أو وفق تعاقدات مع جهات أخرى محلية أو أجنبية[٤٦].

وهناك المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، من خلال شعبه الخمس ألا وهي: التعليم الجامعي، والتعليم العام، والتعليم الأزهري، والتعليم الفني، والبحث العلمي، لكنه لا يقوم بالبحث العلمي بالمعنى المتداول في كليات التربية والجمعيات التربوية، وإنما بوضع "تقارير" تحمل رؤى فكرية بالدرجة الأولى، وسياسات استراتيجية لأشكال التعليم ونظمه ومشكلاته[٤٧]، ويضم هذا المجلس أفضل العقول المصرية في شتى التخصصات، ويقوم على كل شعبة قيادة علمية وفكرية مشهود لها[٤٨].

لكن هناك مراكز ومجالس أخرى يجئ فيها البحث والتفكير التربوي كجزء من أنشطتها حيث تمتد وظيفتها إلى مجالات أخرى، مثل المركز القومي للبحوث الاجتماعية، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا[٤٩].

وبالنسبة لمراكز البحث العلمي التربوي، فالحاصل - في رأي سعيد إسماعيل علي- أن المنتج المعرفي البحثي المنشور بهذه المراكز يعاني من إشكاليتين: أولهما، غياب السياسة الجادة نحو نشر المنتج المعرفي البحثي، وثانيهما، صعوبة الحصول والاطلاع على جهد من هذا المنتج عبر المسارات والسُبُل الصحيحة[٥٠].

رابعًا- الصحف والمجلات العامة والثقافية

على الرغم من الجهود الضخمة والضرورية التي قامت بها - وما زالت- مصادر ومراكز ومؤسسات البحث التربوي والنفسي، كشفًا عن مشكلات التعليم، ومناقشة لقضاياه، وبحثًا عن السبل التي تكفل تقدمه، وإكساب سلوك المتعلمين

صحو وسوية، فإن كل هذه الجهود المشكورة، تظل في واقع الأمر قاصرة على المجتمع العلمي التربوي، فضلاً عما هو مفترض من متابعة قيادات الإدارة التنفيذ لها، إلا أن الوعي بأن قضية التعليم ليست قاصرة على التربويين وحدهم، وأنها قضية المجتمع بكل أفراده وبكل طوائفه، وجميع مفكريه ومثقفيه، يفرض الخروج خارج أسوار مصادر ومراكز ومؤسسات البحث التربوي، لاستقراء بعض رؤى، تعن لقادة الفكر والثقافة[٥١].

حيث تنشر الصحف والمجلات العامة والثقافية مقالات لبعض أساتذة ومفكري التربية المرموقين، والكبار مكانًا ومكانة، والذين تجمع كتابتهم بين خبرة الاختصاص لدى التربويين، وعموم الرؤية المجتمعية لدى كبار المثقفين[٥٢].

فضلاً عما تجريه من مناقشات من خلال ندوات وتحقيقات ومقابلات، كما أن هذه المقالات المنشورة الكثير منها "آني"؛ بمعنى أنه يتصل بقضية تشغل الاهتمام في وقت محدد، وإن كانت هناك موضوعات أخرى لا ينطبق عليها هذا الوصف[٥٣].

ومن وجهة نظر سعيد إسماعيل علي، فإن أي مجلة ثقافية متميزة تقوم بدور لا يقل عما تقوم به مؤسسة تعليمية، تنير العقول، وتفتح الآفاق، وتوسع المدارك، وتنشر العلم[٥٤].

المحور الثاني: وسائل بناء العقل التربوي في فكر سعيد إسماعيل علي

ويحددها سعيد إسماعيل علي فيما يلي:

أولاً- المجلات التربوية

والكثرة الغالبة منها تصدرها كليات التربية، وعدد آخر تصدره الجمعيات التربوية ومراكز البحوث، والجمعيات التربوية، والمراكز العلمية البحثية[٥٥].

ثانيًا- رسائل الماجستير والدكتوراه

وهي بطبيعتها مهمة المعيدين والمدرسين المساعدين، والباحثين من خارج كليات التربية، وهي قناة على درجة عالية من الأهمية بحكم انكباب صاحب كل

منها على قضية أو مشكلة محددة يغوص في بحثها ودراستها ربما عدة سنوات، ويكون مطالبًا بألا يقدم إلا ما هو جديد في الساحة المعرفية التربوية[٥٦].

ثالثًا- الكتب

وهي في الغالب والأعم تصدر عن أعضاء هيئات تدريس بكليات التربية، وإن صدرت أحيانًا كتب من هذا المفكر أو ذاك، أو مهتم بالتعليم، سواء من أساتذة الجامعات، أو أي مصدر آخر.

رابعًا- المؤتمرات

المؤتمر –كما هو مفروض- هو تجمع لعدد من الباحثين والعلماء والمفكرين معنيين بتقدم هذا المجال أو ذاك[٥٧].

وتُعدُّ المؤتمرات العلمية سبيلاً على جانب كبيرٍ من الأهمية في تغذية العقل التربوي بما يقويه وينميه ويجدده[٥٨]. وهذه المؤتمرات يمكن إدراجها في فئات ثلاث: فهي إما مؤتمرات للجمعيات التربوية، والتي تكاثرت بشكل ملحوظ –حاليًا- ، وخاصة من خلال "انشطار" جمعية المناهج إلى جمعيات فرعية متعددة، وإما مؤتمرات للكليات والجامعات، وإما مؤتمرات لجمعيات خاصة[٥٩].

ومن شأن هذه المؤتمرات –بهذه الصورة- أن تكون قوة دفع وتحريك وتطوير للمعرفة التربوية.

خامسًا- المقالات

وهي الشكل الذي يغلب على ما يُنشر في الصحف والمجلات العامة والثقافية، يومية كانت أو أسبوعية أو شهرية[٦٠].

المحور الثالث: أهم الإشكاليات المتعلقة بوسائل بناء العقل التربوي كما يراها سعيد إسماعيل علي

أولا- المجلات التربوية

يذكر سعيد إسماعيل علي أنه حتى أول السبعينيات من القرن العشرين لم تكن هناك بمصر سوى ثلاث مجلات متخصصة في العلوم التربوية: (آراء) التي كانت تصدر عن مركز التعليم الوظيفي بسرس الليان، و (صحيفة التربية) التي تصدر عن

رابطة خريجي معاهد وكليات التربية، و (التربية الحديثة) التي كانت تصدر عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وقد توارت الثالثة، ثم اختفت الأولى. ثم ظهر (الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس) عام ١٩٧٣م[٦١].

وهنا يتساءل سعيد إسماعيل علي: فما الذي حدث في الآونة الأخيرة حتى يصبح لكل كلية على وجه التقريب مجلة؟[٦٢] أهي صحوة فكر تربوي حقًا؟ والإجابة في نظره بالنفي. ليست المسألة إذن: تعددًا في التيارات والاتجاهات، وسعي كل تيار أو اتجاه أن يستحدث لنفسه قناة فكرية، فينشط الفكر وتثري الثقافة التربوية والنفسية، وإنما هي (الحاجة إلى الترقية)، ليست الحاجة إلى الترقية الفكرية والإثراء الثقافي، وإنما إلى الترقية في الوظيفة وزيادة المرتب. إنها حاجات إنسانية لا يستطيع أحد أن ينكرها، لكن أن تكون هي (سدرة المنتهى)، فإن هذا يلقي بظلال لا تبشر بخير على هذه (الظاهرة) الجديدة[٦٣].

ومن ثم تتمثل أبرز الإشكاليات المتعلقة بالمجلات التربوية - كما كشف عنها سعيد إسماعيل علي - فيما يلي:

١- اقتصار وظيفة المجلات التربوية على نشر بحوث الترقي في المقام الأول

من الوظائف الرئيسة للمؤسسة الجامعية القيام بالبحوث العلمية مما يؤدي إلى إثراء المعرفة في مجالات التخصص الأكاديمي، ومما يعين على توظيف نتائجها في المعالجة والتطوير لمشروعات التنمية المستدامة. ويقوم أعضاء هيئة التدريس فيها بإجراء البحوث، ويحفزهم إلى ذلك - في المقام الأول- مطالب تقديم بحوث للترقية من مرتبة مدرس إلى أستاذ مساعد، ومن هذه إلى مرتبة أستاذ[٦٤].

وتصدر الجمعيات التربوية والنفسية وكليات التربية في مصر عددًا كبيرًا من المجلات التربوية، والتي دفع إليها بالدرجة الأولى احتياج المدرسين والأساتذة المساعدين إلى نشر بحوثهم حتى يترقوا إلى الدرجة التالية[٦٥].

لذا يرى سعيد إسماعيل علي أن هذه الوظيفة التي قامت من أجلها هذه المجلات حددت إلى حدٍّ كبير طبيعتها وأهدافها من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد «حجمت» دورها في تكوين العقل التربوي[٦٦]. فالوظيفة التي نشأت من أجلها المجلات التربوية جعلتها تنحصر في دائرة ضيقة، ألا وهي دائرة الترقي العلمي، ولا تتجاوزها إلى جوانب أخرى تسهم في تنمية العقل التربوي.

٢- غلبة البحوث الفنية على البحوث المنشورة بالمجلات التربوية

إن البحوث التربوية - كما يراها سعيد إسماعيل علي- مكون مهم من مكونات العقل التربوي، لكنها وحدها تقصر عن أن يكون هذا العقل ذا رؤيةٍ واسعةٍ محيطةٍ متعمقة، فهذه البحوث هي مما اصطلح على تسميته بـ «البحوث الفنية»، التي تفيد قطاعًا بعينه من التربويين، وتسد حاجة مجال بعينه من المجالات التربوية[٦٧].

وهنا تظهر أسئلة تطرح نفسها بصورة ملحة وهي: ماذا عن مهمة المجلات التربوية في تثقيف غير التربويين؟ كيف يمكن للمجلات التربوية استيعاب جُل مجالات المعرفة الأخرى؟ كيف يمكن للمجلات التربوية إحداث توازن في ثقافة النشر بين البحوث الفنية وغيرها من آفاق التثقيف الأخرى؟

٣-غياب قوة التأثير الحقيقية للمجلات التربوية على حركة الفكر التربوي

لما كان الطابع الفني هو الطابع الغالب على ما ينشر من بحوث في هذه المجلات، فإن ما تنشره يكاد يقتصر على البحوث التي يتقدم بها أصحابها إلى الترقية، ومن ثم فلا يهتم بقراءة البحث إلا دائرة محدودة للغاية، ومن هنا فهذه المجلات محدودة التوزيع، ما دامت محدودة القراءة، ومن ثم يضعف تأثيرها على حركة الفكر التربوي، وتعجز عن ترك بصمة على المعرفة التربوية[٦٨].

ومُصْدرُو هذه المجلات لا يشغلهم مسألة التوزيع، لأن كل صاحب بحث يدفع تكلفة النشر، فسواء وُزعت المجلة أم لم توزع، فلا شيء من هذا يهم، بينما الاعتماد

على التوزيع يدفع مسئولي المجلة إلى التحسين والتجويد، وتوسيع دائرة الاهتمامات[٦٩].

ومن هنا يرى سعيد إسماعيل علي أن مثل هذه المجلات لا تملك قوة تأثير حقيقية على حركة الفكر التربوي وبنائه العقلي، ومن مظاهر ذلك أنك تجد جهة الإصدار لا تطبع إلا كميةً قليلةً للغاية ربما لا تتجاوز بضع عشرات، لا يقتنيها إلا المتخصصون في أضيق الحدود، وخاصة أصحاب البحوث المنشورة وحدهم، بل وربما تطبع أقل من هذه الكمية[٧٠].

٤- إحجام بعض الأساتذة الكبار عن نشر أفكارهم بالمجلات التربوية

إن سنة استمرار الحياة تفرض استمرار التغذي، سواء بالنسبة للجسم، إلى أن تتوقف حياته، أو بالنسبة إلى العقل المستوعب للمعرفة. وإذا كان بعض البحثين يصل إلى درجة الدكتوراه متصورا أنه قد "وصل" ، فالحقيقة أنه قد "بدأ". حتى بعد الوصول إلى درجة الأستاذية، تظل القاعدة صالحة الاستمرارية البحثية، بل وربما تكون أوجب، لأنه سوف يكون أمام الباحثين في موضع المفتي العلمي المتخصص[٧١].

ولكن بعضًا من الأساتذة يحجمون عن الإنتاج الفكري لأسباب عدة، وقد يكون للجانب المادي دوره في هذا الجانب، فقد أصبحت المجلات تعتمد في تمويلها على ما يدفعه الباحثون لنشر بحوثهم، لكن ليس من المعقول أن يدفع أستاذ كبير أو مفكر حتى ينشر فكره، بل ربما يتطلع إلى العكس من ذلك، أن يتقاضى أجرًا، وهو الأمر الذي تعجز عنه المجلات بطبيعة الحال، فينأى بنفسه عن محاولة النشر فيها، ويبحث عن قنوات أخرى ربما تكون مجزية[٧٢].

وهكذا يُحرم جمهور الثقافة التربوية بوجه خاص من روافد مغذية للعقل التربوي، والتي تظهر في غياب كتابات الآباء التربويين – إن صح هذا التعبير – عن ساحة المجلات التربوية.

٥- افتقاد (الهوية) الخاصة بكل مجلة

إن كل شيء في هذا الكون له ملامحه وصفاته التي تميزه عن غيره، وتجعله شيئًا متميزًا ومغايرًا عن الآخرين، بحيث يكون من المستحيل وجود تطابق كامل بين شيئين!

وفي هذه الإشكالية، يرى سعيد إسماعيل علي أنه لو قمت بنزع أغلفة كثير من المجلات وقائمة التحرير، وحاولت أن تحدس: عن أي جهة تصدر هذه المجلة، فسوف يستحيل الجواب؛ لأن كلاً منها يفتقد (الهوية) الخاصة، والطابع المميز، لا من حيث الشكل ونوع الورق وشكل الطباعة، وإنما من حيث الفلسفة والسياسة. إن (س) مثل (ص) مثل (ع)، فلماذا التعدد إذن؟ لو كانت المسألة مجرد (مساحة) للكتابة، فلتصدر بعض المجلات القائمة مرات أكثر وأكثر ولتتضاعف صفحاتها[٧٣].

٦- غياب اهتمام المجلات التربوية بنشر الدراسات التربوية المترجمة

حرمت المعرفة المنشورة في المجلات التربوية من خط إنتاج على درجة عالية من الأهمية والتأثير، ألا وهو "الترجمة"، فلأن الدافع للإنتاج هو الترقية، ولما كانت لجنة الترقية لا تعير كثير اهتمام للكتب والدراسات المترجمة، شحّ اهتمام المجلات التربوية بمتابعة هذا الميدان الفسيح الذي كان كفيلاً أن يمد ميدان المعرفة بالكثير مما أنتجته العقول القائمة في المجتمعات التي أحرزت تقدمًا هائلاً على مستويات معرفية عدة، ومنها التربية بطبيعة الحال[٧٤].

٧- غياب اهتمام المجلات التربوية بمجال «النقد التربوي»

من المستحيل لأي اجتهاد - فكري أو معرفي أو تربوي- أن يزعم لنفسه الصواب الكامل والاستقامة القصوى، وإنما يحتمل المعارضة والمخالفة، كما يحتمل الموافقة والمسايرة، كليًّا أو جزئيًا[٧٥].

وهنا تأتي أهمية الكتابات النقدية لما يقدم من فكر واجتهاد تربوي، "وهي مجال غائب عن اهتمامات المجلات التربوية، فلا نجد – كما يرى سعيد إسماعيل علي – من يملك شجاعة التصريح بالرأي العلمي المنهجي فيما يصدر من كتابات،

ولا الصدر المتسع الذي يتقبل النقد"[٧٦]. فمثل هذه الظروف والأحوال لا تصب مع الأسف في جانب إكساب المجلات التربوية قوة إضافة للفكر وإثراء للعقل التربوي[٧٧].

٨ - محدودية التبادل بين المجلات الصادرة عن كليات التربية

رغم أننا نعيش في عصر الانفتاح المعرفي، فإن بعض المجلات الصادرة عن كليات التربية تتقوقع بداخل ذاتها، فلا يعلم عنها إلا الجماعة التربوية التي تنتمي لها المجلة، وفي أحيان أخرى لا يعلم عنها إلا الباحثون بحكم تتضمنها لأبحاثهم ودراساتهم، أما التربويون خارج هذه الكليات، فلا يعلمون عنها شيئًا.

ومن هنا يرى سعيد إسماعيل علي أنك لو قمت بتفتيش معظم مكتبات كليات التربية، فلن تجد حرصًا في اقتناء دوريات الجمعيات والكليات، بل ربما لا تجد المجلة التي تصدر عنها، وهذا يقطع الأواصر بين ما يصدر من مجلات وبين العقول القارئة من الباحثين الذين هم عُمُد أساسية في بناء العقل التربوي. وفي هذا السياق فإن مفكرنا كثيرًا ما ينبه باحثًا إلى دراسة تتصل بموضوع رسالته، ويعجز الباحث عن أن يجد العدد المنشور به البحث في أي مكان[٧٨].

٩- وجود خلل يتعلق بمسألة "إدارة" المجلات التربوية

ليست مسألة "إدارة" المجلات التربوية، في عدد غير قليل من الكليات، على درجة من الكفاءة التي تدخل الطمأنينة على القلوب، في بعض الأحوال، حيث هناك حرص غريب –في مصر مع الأسف الشديد– على أن تكون إدارة المجلة هي نفسها إدارة الكلية، إلا فيما ندر، ولأن هؤلاء لا يملكون رفاهية الوقت للمتابعة، يوكلون الأمر إلى مستويات ليست على درجة من الكفاءة التي يمكن أن يُطمأن عليها[٧٩].

ومن هنا يرى سعيد إسماعيل علي أن إدارة مجلات الكليات تُدار بصفة خاصة بصورة بيروقراطية في الغالب الأعم، فيكون العميد –غالبًا– هو رئيس لتحرير أو وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث، هذا وذاك عادةً لا يرى شيئًا ولا يفحصه أو

يخطط له، ويوكل الأمر - عمليًا- إلى عضو هيئة تدريس، وربما معاون هيئة تدريس ليقوم بما يلزم من تلقي البحوث وتحكيمها[٨٠].

١٠- غلبة الجانب الشكلي في إخراج وإصدار المجلات التربوية

دائمًا ما يرى القارئ عددًا من الأسماء "الكبيرة" تتصدر الصفحة الأولى لكل مجلة، ممن يُقال: أنهم مستشارو التحرير، لكن سعيد إسماعيل علي يرى أنَّ هذه القائمة عادة تكون مجرد "حِلية" تزين صدر المجلة، ويقتصر دور هؤلاء المستشارين على ما "قد" يقوم به أن يحكّم عندما يحال إليه بحث للتحكيم[٨١].

ويظهر مفكرنًا قدرًا من الأسى –على سبيل المثال- عندما يرى اسمه على عددٍ من المجلات بصفته "مستشارًا"، ولم يحدث أن استشاره أحد من هؤلاء، فضلاً عن أنه غالبًا لا يتوافر الحد الأدنى، فيحظى ولو بعددٍ من المجلة على سبيل الإهداء![٨٢]

كذلك فإن لكل مجلة عادةً هيئة تحرير، مفروض أن ترسم سياسة المجلة وتضع لها المعايير والضوابط، ومثل هذا قد يحدث في أول المسيرة، لكن هذه الهيئة –في نظر مفكرنا- لا يكون لها أي دور سوى أن يجد هذا أو ذاك اسمه "مكتوبًا"، وفي ذلك ترضية معنوية له يقنع بها[٨٣].

١١- غياب المعايير الكاشفة عن تقدم المجلات التربوية أو تاخرها من جهات الاختصاص

يرى سعيد إسماعيل علي إن غياب الأسباب وراء تقدم مجلة تربوية وتأخر أخرى، وكيف تحصل هذه على هذا المستوى كذا، بينما لا تحصل عليه مجلة أخرى يظهر خللاً ومرضًا مجتمعيًا واضحًا؛ حيث يكون ذلك مدخلاً إلى وضعية تتحكم فيها العلاقات الخاصة، والمصالح الذاتية، وتبادل المنافع، ومواقع القوى[٨٤].

ثانيًا- رسائل الماجستير والدكتوراه

وتتمثل أبرز الإشكاليات المتعلقة برسائل الماجستير والدكتوراه - كما كشف عنها سعيد إسماعيل علي- فيما يلي:

١- غياب الخريطة القومية البحثية في رسائل الماجستير والدكتوراه

إنَّ البحث المختار لدراسة الماجستير أو الدكتوراه يكون من اختيار الباحث، ويُشكل مشكلة تؤرقه ويهتم بها، لكن البحث العلمي، إذا كان يقوم به فرد، فهو لا بُدَّ

أن يتم من أجل هذا المجتمع، وذلك بأن يلبي احتياجاته ويتصدى لمشكلاته، ومن ثمَّ فلا ينبغي أن تُعطى أولوية للبحوث ذات الوظيفة المعرفية، وإنما لتلك ذات الوظيفة الاجتماعية، فإذا جاء باحث يطلب دراسة موضوع عن دور النظام التعليمي في تحقيق العدالة في جمهورية أفلاطون، قد لا نشجعه، لا تقليلاً من قيمة الفكرة، فهي فكرة جيدة من غير شك، وتحتاج بالفعل إلى دراسة، ولكن ربما كان من الأوفق أن تتم في مجتمعات لا تقلقها المشكلات الضاغطة في المسكن والأمن، وتصبح المشكلة الأكثر إلحاحًا هي البحث عن مدى تحقيق النظام المصري للعدالة الاجتماعية في هذه المحافظة أو تلك، أو هذه المرحلة أو تلك[٨٥].

ومن هنا يرى سعيد إسماعيل علي أنه في مجتمع يعاني التخلف والأزمة الاقتصادية، لا ينبغي أن يُترك الأمر للمحاولة والخطأ والاجتهادات الفردية البحتة، وإنما من الضروري أن تتفق السلطة التعليمية التنفيذية والسلطة العلمية التربوية على تشخيص لمشكلات الواقع التعليمي وقضاياه، والتي تحتاج إلى جهود بحثية لدراستها وتشخيصها وتقديم الحلول اللازمة، إن لم يكن للقضاء عليها، فعلى أقل تقدير لتلافي آثارها الجانبية على مسيرة التعليم[٨٦].

٢- ضعف لغة البحث التربوي المستخدمة في رسائل الماجستير والدكتوراه

الأصل أن الباحث لا بُدَّ أن يتقن اللغة التي يكتب ويفكر بها؛ ذلك لأن اللغة ليست كما يشاع "وعاء" للفكر، بل هي الفكر ذاته، وحتى إذا تم اعتبارها وعاء، فكيف يمكن أن يستقيم الفكر إذا كانت وسيلة النقل معيبة؟![٨٧]

وفيما يتعلق باللغة المستخدمة في الأعمال التي ينتجها العقل التربوي في رسائل الماجستير والدكتوراه، فهي طامة كبرى حقًا – على حد تعبير سعيد إسماعيل علي – ، إذ تنبئ الكثرة الغالبة من الأعمال التي ينتجها هذا العقل في السنوات الأخيرة بتدهور مخيف في لغة التعبير مما يجعل الفكر المعبر عنه مهتزًا، ومائعًا، ومفككًا، ومسطحًا[٨٨].

ومن ثم يكشف سعيد إسماعيل علي أنه في بعض مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه يتحول إلى "مصحح لغوي"، مع أنه لا يدعي العلم الوافر بها. ولذا يترتب على هذا في كثير من الأحوال أنه لا يكاد يفرغ إلى متابعة الموضوع العلمي الذي تتصدى الرسالة لبحثه؛ لأن جهده منصرف كله إلى وضع نقطة هنا أو همزة هناك، أو إشارات الفصل والتواصل بين الجمل، وتقسيم الكلام إلى فقرات، وتعديل بدء بعض الفقرات، وإعادة تركيب بعض الجمل لسوء تعبيرها... إلى غير هذا وذاك من مبادئ الكتابة، فضلاً عن أخطاء النحو والصرف(٨٩).

٣- غياب التشابك بين نتائج رسائل الماجستير والدكتوراه والواقع المجتمعي

إن لدينا العديد من نتائج رسائل الماجستير والدكتوراه، التي قلما تغادر ما كتبت عليه من أوراق، لتتحول إلى قوة تحريك، بدلاً مما هي عليه الآن من حيث ما تبدو عليه من الوقوف عند حد أن تكون "قوة تنفيس"(٩٠).

٤- ضيق مساحة النشر والتوزيع الخاصة برسائل الماجستير والدكتوراه

يرى سعيد إسماعيل علي أن هذه القناة من قنوات إنتاج العقل التربوي تصاب بالداء نفسه الذي تعاني منه بحوث المجلات التربوية، ألا وهو ضيق مساحة النشر والتوزيع، فمصير الرسائل هو "رفوف" المكتبة، إلا إذا أُتيحت الفرصة لهذه الرسالة أو تلك أن تطبع في صورة كتاب، لتنتشر بين الباحثين المهتمين، وهو ما تم بالفعل مع عدد من الرسائل، لكن الكثرة الغالبة لا تحظى بمثل هذه الفرصة. ومن هنا فإن ما أتى به كثير من الباحثين من أفكار ورؤى، لا يجد طريقه إلى العلم، ومن ثم يفقد التأثير المنشود لدى الرأي العام(٩١).

ثالثًا- الكتب (العربية والمترجمة)

وتتمثل أبرز الإشكاليات المتعلقة بالكتب (العربية والمترجمة) - كما كشف عنها سعيد إسماعيل علي- فيما يلي:

١- الغياب الواضح لمؤلفات كبرى -يدرسها طلاب المعرفة التربوية- في علوم التربية

يشير سعيد إسماعيل علي إلى الغياب الواضح لمؤلفات كبرى في علوم التربية، إلا ما ندر، وما يصدر غالبًا ما يكون تجميعًا لعدد من المقالات والدراسات

والبحوث التي سبق تقديمها للنشر في صحف ومجلات أو مؤتمرات. فنكاد لا نرى مراجع مهمة في فروع أصول التربية مثلاً، أو فلسفتها أو تاريخها، أو اجتماعيات التربية، أو اقتصاديات التعليم، أو التخطيط التربوي. وهكذا قُل عن بقية المجالات والأنساق الأخرى، مثل التربية المقارنة، والإدارة التربوية، والمناهج وطرق التدريس، وعلم النفس التربوي بفروعه المختلفة؛ ذلك لأن "المذكرات الطلابية"، استنفدت الطاقات القائمة، وأغرت الجمهرة الكبرى من الأعضاء على التركيز عليها، فهي لا تتطلب جهدًا ملحوظًا، فضلاً عن ضخامة عوائدها المالية وسرعة الحصول عليها[٩٢].

٢- توقف بعض الأساتذة عن الإنتاج بعد الوصول إلى درجة الأستاذية

الهدف الأساسي للكثرة الغالبة من هذه النوعية من المعرفة التربوية هو "الترقية"، حيث هناك شروط ومواصفات تتطلبها لجنة الترقيات لا بُدَّ من الالتزام بها، حتى إذا وصل العضو إلى درجة الأستاذية، توقَّف إنتاجه على وجه التقريب، إلا في حالات محدودة، ما دام الغرض كان محصورًا في الترقِّي المهني، وبالتالي حرم ميدان المعرفة التربوية من جهود تأليف تتم لوجه المعرفة والمجتمع وجماهيره العريضة أو المتخصصة[٩٣].

ولذا يرى سعيد إسماعيل علي أنه إذا كانت هناك فرصة أن نرى إنتاجًا معرفيًّا يخرج ممن بلغ درجة عالية من النضج العلمي والمهني والحياتي، وبعيدًا عن ضغوط الترقية، إلا أنه يعدُّ أمرًا نادر الحدوث مع الأسف الشديد، على الأقل في الدائرة التي تخص أصول التربية[٩٤].

٣- احتكار المعرفة التربوية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس

لقد أصبح الاعتماد الأساسي في العملية التعليمية على مذكرات بعينها "يفرضها" الأستاذ، بحيث يكاد "يحرم" على الطلاب أن يعرفوا غيرها، فيكون هناك احتكار للمعرفة، وهي ليست أفضل ما كتب عضو هيئة التدريس، بل ربما يمكن قول العكس[٩٥].

٤- غياب فلسفة التأليف الجماعي المنشود

ففي ظل سياسة التنافس المذموم على المذكرات والكتب والطلاب، مال بعض من أعضاء هيئة التدريس –كما يرى سعيد إسماعيل علي- إلى ما يسمى كذبًا "التأليف الجماعي"، الذي هو نهج، في أصله، عظيم، هذا الأصل الذي يفرض عقد عدة اجتماعات بين المؤلفين، وإجراء مناقشات، وتبادل في الآراء والأفكار، وممارسة النقد، ثم يكون هناك "محرر" عام يراجع الكتاب عمومًا ليضبط إطاره العام، من حيث المستوى والترابط والتكامل. أما ما يحدث فهو أمر غير ذلك تمامًا، فكل مشارك يعمد إلى موضوع سبق له أن كتبه لغرض آخر سابق، مختلف تمامًا: في مؤتمر، في دورية، للترقية –مثلاً- أو لهيئة من الهيئات المحلية أو الإقليمية، وتكون الجماعية مجرد ضم هذه الدراسات بعضها مع بعض داخل غلاف واحد، مما قد يشعر القارئ معه، بأن هذه دراسة عسيرة الأسلوب وتلك مسطحة، هذه مباشرة في الموضوع وتلك "التفافية"... وهكذا[٩٦].

٥- تراجع حركة الترجمة للمؤلفات التربوية

منذ عدة قرون والعقل التربوي يعيش ويتغذى على ما ينتجه العقل التربوي الغربي، وكان أحد سبل تعرف ما ينتجه العقل الغربي هو الترجمة، لكننا نلاحظ بكل أسف أن حركة الترجمة قد تراجعت إلى حد كبير. ولعل من أهم أسباب تراجع حركة الترجمة للمؤلفات التربوية أن الكتب المترجمة لا تدخل في الإنتاج العلمي عن التقدم للترقية، وإنما تدخل في باب "النشاط" العلمي العام، فضلاً عن الضعف المتزايد للباحثين في اللغة العربية[٩٧].

حرمت المعرفة التربوية من خط إنتاج على درجة عالية من الأهمية والتأثير، ألا وهو "الترجمة"، فلأن الدافع للإنتاج هو الترقية، ولما كانت لجنة الترقية لا تعير كثير اهتمام للكتب والدراسات المترجمة، شحّ اقتحام هذا الميدان الفسيح الذي كان كفيلاً أن يمد ميدان المعرفة بالكثير مما أنتجته العقول القائمة في المجتمعات التي أحرزت تقدمًا هائلاً على مستويات معرفية عدة، ومنها التربية بطبيعة الحال[٩٨].

ويرى سعيد إسماعيل علي أن الإنسان لا يستطيع الوقوف على المعاني المتضمنة في الجمل والكلمات، ما لم تستقم لغة التعبير، ولعل هذا ما لمسه في الكثرة من الكتب التربوية المترجمة في السنوات الأخيرة، مقارنة بالترجمات التي كانت تتم منذ نصف قرن مثلاً، فالمترجمون المحدثون، يتقنون بالفعل لغة أجنبية أو أكثر، لكنهم لا يتقنون لغتهم العربية، ومن هنا يكون صعبًا فهم ما يترجمون، ذلك لأن الترجمة ليست مجرد ترجمة حروف وكلمات، بل لا بُدَّ من إتقان اللغتين: المنقول منها والمنقول إليها، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار منطق اللغة وروحها، وما يرتبط بها من قيم وسياقات ثقافية[٩٩].

رابعًا- المؤتمرات

وتتمثل أبرز الإشكاليات المتعلقة بالمؤتمرات - كما كشف عنها سعيد إسماعيل علي - فيما يلي:

١- "التخمة" الملحوظة في عقد المؤتمرات التربوية

يرى سعيد إسماعيل علي أنَّ المؤتمرات قد كثرت في السنوات الأخيرة إلى درجة أصبحت تثير القلق، وإن كان من المفروض أن تبعث على السرور، فهناك الآن من الجمعيات التربوية ما يصعب علينا عده، وكذلك عدد كبير من كليات التربية، وبعض المراكز العلمية المتخصصة مثل: مركز تطوير التعليم الجامعي، ومركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، ولجنة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة، والمركز القومي للامتحانات والتقويم، فكل من هؤلاء وهؤلاء يحرصون على أن يعقدوا مؤتمرًا سنويًّا، مما يجد المسئولون عن هذه المؤتمرات- وخاصة مؤتمرات الجمعيات ذات التخصص المحدود المحدد- أنفسهم أحيانًا في مأزق من حيث الجلسات التي يجب أن تنظم لعرض البحوث؛ نظرًا لقلتها، فيكون الحل هو تكثير الندوات[١٠٠].

إن هذه الكثرة – كما يرى سعيد إسماعيل علي- تستدعي إلى الذهن ما يعرف عادة باتجاه الكم واتجاه الكيف، حيث قد يؤدي "الإكثار" إلى تدني النوعية، وإن كان هذا ليس قانونًا دائمًا[١٠١].

ومن ثم يرى أنَّ زاوية النظر إلى هذه "التخمة" في المؤتمرات التربوية يمكن النظر إليها باعتبارها "بادرة خير"، كما يمكن من زاوية مغايرة النظر إليها من خلال الجدوى والعائد الفكري والعلمي[١٠٢].

٢- غلبة بحوث الترقية على ما يقدم بـ "المؤتمرات"

ومن شأن هذه المؤتمرات أن تكون قوة دفع وتحريك وتطوير للمعرفة التربوية، لكن الملاحظ - أيضًا – غلبة بحوث الترقيات على ما يقدم[١٠٣].

٣- ضعف طريقة عرض البحوث داخل "المؤتمرات التربوية"

من السلبيات الملاحظة ضيق الوقت المتاح للمؤتمر وجلساته، إذ لا تُتاح الفرصة لكل صاحب بحث أن يعرض بحثه عرضًا وافيًا؛ فعادة ما تكون الفترة المتاحة للباحث لعرض بحثه لا تزيد عن عشر دقائق في أغلب الأحوال، أو خمس عشرة دقيقة في نادر الأحوال، حيث يفتقد بعض الباحثين مهارة الاختصار، فيمضون معظم الوقت في مقدمات وتفاصيل، فإذا بالوقت يداهمهم، فيكون العرض مبتسرًا إلى حدّ كبير[١٠٤].

إن ما يحدث عادةً هو عملية "حشد" لعدد كبير من الباحثين قياسًا للوقت المتاح، فيمكن أن نجد خمسة أعضاء في جلسة مدتها ساعة ونصف، إذا حذفت منها نصف ساعة للمناقشة يتبقى ساعة، إذا قُسمت على خمسة فلا يكفي لكل واحد إلا (١٢) دقيقة، وربما يكونون أربعة فتصبح الفترة المخصصة للباحث (١٥) دقيقة، كل هذا شريطة أن تبدأ الجلسة في موعدها بالدقيقة، وهو الأمر الذي لا يحدث غالبًا، وهذا أيضًا على فرض أن يلتزم كل متحدث بما خُصص له من وقت، وهذا أيضًا كثيرًا ما لا يحدث فيجور على وقت الباحثين الآخرين، وكذلك هناك رؤساء جلسات يمكن وصف إدارتهم للجلسة بشيء من التسيب، وهناك من الرؤساء ما

يتجاوزون دورهم فيتحدثون كثيرًا ويعلقون، وكل ذلك يمثل هدرًا حقيقيًا لتحقيق الاستفادة المثلى للعقل التربوي[١٠٥].

٤- ضعف الثمرات الفكرية والعلمية لمن يحضر المؤتمرات التربوية

تضيق بعض المؤتمرات عن استيعاب التعقيبات والنقاشات والحوارات التي تُعَدُّ هي الثمرة المهمة في المؤتمرات العلمية، حيث إنَّها الفرصةُ النَّادرة لالتقاء الباحثين ونقاشهم، ويتمُّ الاستعجالُ فيها بطريقةٍ مُبتسرةٍ مُخلَّةٍ تُفقدُ المؤتَمرَ فائدتَه أو زُبدتَها. وبالتالي لا تدورر مناقشات وصور نقد وتحليل؛ لأن البحث لا تُتاح فرصة توافره في أيدي الحضور قبل الجلسات، فضلاً عن المساحة الزمنية التي عادة لا تتعدى دقائق محدودة، لتفاخر مقيمي المؤتمر بأنهم تلقوا العشرات من البحوث[١٠٦].

ومن هنا يرى سعيد إسماعيل علي أن فرصة قراءة الجمهور للبحوث المعروضة تكاد أن تكون معدومة؛ حيث يمكن الحصول على كتاب المؤتمر في وقت بدئه فعلاً، ومن ثم تتم المناقشة من خلال التقاط بعض الأفكار السريعة، خاصة وأن هناك نفرًا من الباحثين من هواة التحدث أمام الآخرين في الميكرفون، ومن هذا وذاك نجد أن الثمرات الفكرية والعلمية تكون ضئيلة للغاية، فلا يفيد منها العقل التربوي بالدرجة المرجوة[١٠٧].

٥ - غلبة "المظهرية" على المؤتمرات في كثير من الأحيان

يرى سعيد إسماعيل علي أن ما يعيب هذا الخط من الإنتاج، هو غلبة المظهرية عليه في كثير من الأحيان، لتعوُّد مسئولي المؤتمرات على دعوة كبار المسئولين - وهو دافع اضطراري- ، وهو ما يمكن التحقق منه بسهولة، فبعد جلسة الافتتاح التي يحضرها المسئولون الكبار عادة، نجد الجمهور قد تقلص إلى النصف تقريبًا، وبتتالي الجلسات، وخاصة في اليوم التالي، قد لا نجد أحدًا إلا أصحاب البحوث المطلوب عرضها[١٠٨].

ومن هنا تتأكد فكرة أنَّ المؤتمر هو فقط الجلسة الافتتاحية - التي تستأثر بأكبر قدر من الاهتمام والرعاية- ، حيث يحضر عادة بعض المسئولين، وربما أجهزة إعلام، ومدعوين كُثْر في غالب الأحوال، وبعد انتهاء هذه الجلسة نجد انخفاضًا شديدًا واضحًا في عدد الحضور[١٠٩].

ويضرب سعيد إسماعيل علي مثالاً يعزز الفكرة السابقة، حيث كان مدعوًّا لأن يرأس إحدى جلسات أحد المؤتمرات التربوية في يومه الثاني، وكان يرى مثل هذا المؤتمر في مرات سابقة مزدحمًا بالكثيرين، حتى أنَّ بعض الباحثين لا يجد مكانًا يجلس فيه فيتحمل الوقوف، لكنه اكتشف في اليوم التالي أنه بدأ الجلسة ولم يكن بها من الجمهور إلا اثنان، منهما عضو هيئة تدريس جاء معه، وإن كان العدد بدأ يتزايد تدريجيًّا بعض الشيء بعد ذلك، لكنه لم يصل إلى ربع ما كان عليه في اليوم الأول![١١٠].

٦ – توظيف بعض المؤتمرات التربوية كفرصة تجارية للكسب المالي

يرى سعيد إسماعيل علي أن هناك من يتخذ مسألة عقد المؤتمرات التربوية كفرصة تجارية مهمة للكسب المالي، فضلاً عن "الصيت" و "الدعاية". ومن صور ذلك: أن هناك الجهة التي يمكن أن تجئ باعتبارها "داعمة" مادية، وهي تقيس دعمها بما يجره المؤتمر من فرص دعاية، وهناك "الاشتراكات" التي تُفرض على بعض الحضور، وكذلك "شهادات" الحضور، والتي يتم منحها نظير أجرٍ عال، تفيد في ملف "السيرة الذاتية"، والتقدم إلى الترقية، وشغل المواقع، وأخيرًا وليس آخرًا، ما يدفعه الباحث من رسوم تقدر بعدد صفحات البحث، وهنا يشكل المشاركون من الخارج فرصة لتقاضي رسومًا بالدولار، فضلاً عن مضاعفة هذه الرسوم[١١١].

خامسًا- المقالات الصحفية

وتتمثل أبرز الإشكاليات المتعلقة بالمقالات الصحفية - كما كشف عنها سعيد إسماعيل علي - فيما يلي:

١- غياب النقد لما ينشر من مقالات صحفية

يرى سعيد إسماعيل علي أنه كثيرًا ما يكتب مقالاتٍ في بعض الصحف

تتناول قضية مهمة أو مشكلة قائمة، ويشعر بشوق بالغ إلى أن يسمع رد فعل هذا أو ذاك، فلا يجد إلا صمتًا، قد يتصور بعض الأفراد أنه عن كسل وعزوف عن الكتابة، لكن مفكرنا يرى أنه غالبًا ما يكون نتيجة عدم قراءة أصلاً، إلا إذا كان الأمر على درجة من الإثارة، وتطوع واحد من الناس أن يحدث هذا وذاك بما كتبه هذا المفكر أو ذاك[١١٢].

٢- الاكتفاء بقراءة المقالات المنشورة بالصحف الحكومية وحدها

يرى سعيد إسماعيل علي نتيجة "خبرته" و "معايشته" أن نزعة المسايرة الغالبة على أفراد الجماعة التربوية، تدفعهم في معظم الأحوال إلى أن يقرأوا غالبًا المقالات المنشورة بالصحف الحكومية وحدها، ومن هنا فغالبًا لا يقرأون الصحف المستقلة، فضلاً عن المعارضة[١١٣]. وإن خطورة هذا لا تقتصر على أصحابه، إنما المشكلة الأخطر أنهم يقودون مواقع جامعية، ويشرفون على باحثين للحصول على الماجستير والدكتوراه، ويُقَيّمون بحوثًا ودراساتٍ وكتبًا، وربما يُحكمون جوائز مهمة، وينظمون مؤتمرات، وقد يقودون بحوثًا جماعية، وقد يشاركون في وضع سياسات أو تنظيمات جديدة، ومن ثم تغيب عنهم حقائق كثيرة، وتفوتهم توجهات جديدة، ولربما أصروا ورددوا أفكارًا ونُهجًا عفا عليها الزمن، ومعنى هذا كله أن ينشروا "حالتهم"، فإذا بباحثين جدد يتصورون أن هذا هو الوضع السليم، وأن ما عداه هو غير الطبيعي![١١٤]

٣- ضعف جدوى الاعتماد على المقالات الصحفية كرافد للعقل التربوي

يسوق سعيد إسماعيل علي أمثلة تؤكد جدوى الاعتماد على المقالات المنشورة بالصحف والمجلات العامة والثقافية، وتفند مزاعم بعض الباحثين بالاستناد إليها كمصدر من مصادر رفد العقل التربوي؛ فهي تُعدُّ بمثابة "شهادة على العصر"، وإثبات "عملية تأريخية"، بحيث يمكن لأي باحث يريد أن يتناول فترة ما، بالدرس والبحث والتحليل، أن يجد في هذه المجموعة أو تلك "شواهد" على ما يشغل الناس، ويشغل التربويين. وإذا كان لبعض الباحثين تحفظ –ربما– على الاعتماد على الصحف

والمجلات العامة في البحوث والتقارير العامة، فإن هذا التحفظ يجب أن يزول لعدة أسباب يأتي في مقدمتها أننا هنا لا نبحث عن بيانات وأرقام وإحصاءات وقوانين ونتائج بحوث ودراسات، إلا ما ندر، فكل هذا له بالفعل مصادره العلمية المقررة، لكننا نبحث عن "رأي" و"رؤية"، ليس بالضرورة لأستاذ في العلوم التربوية، فكم من علماء ومثقفين وساسة لهم رؤاهم التي لا بُدَّ أن تضيف وتوضح وترشد ما يراه أهل الاختصاص الأكاديمي. وأخيرًا وليس آخرًا، فهناك نوعية من الصحف والمجلات العامة التي تتمتع بقدر عال من المصداقية والرصانة(١١٥).

٤- صعوبة تجميع المقالات الصحفية لأعلام الفكر والثقافة في فترة النهضة العربية الحديثة

يرى سعيد إسماعيل علي أن هناك كتابات لبعض عمالقة الفكر في مصر في فترة النهضة العربية الحديثة، تلك الكتابات التي كانت مبعثرة بين مئات الصحف والمجلات الثقافية التي صدرت في ذلك الزمن، ككتابات طه حسين، ومحمد عبده، وعبد العزيز جاويش وغيرهم. وهنا يتساءل مفكرنا –ويحق لنا أن نتساءل معه– لو كان هؤلاء قد جمّعوا ما يكتبون في كتب لوفروا جهدًا ووقتًا على من سيقوم بعدهم بتحليل أفكارهم وكتاباتهم(١١٦).

المحور الرابع: مسارات النهوض ببناء العقل التربوي من منظور سعيد إسماعيل

أولاً- المجلات التربوية

يرى سعيد إسماعيل علي –إجمالاً– أن المجلة التربوية التي تستحق الاعتبار، وتترك بصمة في تطور الفكر التربوي وحركة التعليم يجب أن تتضمن: – مقالاً، أو دراسة لأحد أساتذة المتحررين من ضغط التربية، لينطلق في فكره، دون التقيد بالاستبانات والجداول الإحصائية، ونقدًا لكتاب أو كتابين، سواء صدر باللغة العربية أو الأجنبية، على ألا يكون مجرد عرض وتلخيص، بل مناقشة ومقارنة، وترجمة لبحث تم نشره في مجلة أجنبية، لتغذية فكرنا التربوي بالجديد في العالم، وتغطية لبعض المؤتمرات التربوية أو الثقافية التي تقترب كثيرًا من الشأن التعليمي، ووثائق تعليمية، سواء إحصاء تربوي رسمي، أو نص قانون صدر، أو تقرير أُعلن، وتعريفًا ببعض الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها، وإعادة نشر لمقال أو دراسة سبق

نشرها، منذ سنوات، لأحد كبار التربية والثقافة مما يتصل بالشأن التعليمي، وهو ما يعقد الروابط بين حركة الفكر وتواصل الأجيال[١١٧].

ومن ناحية تفصيلية يمكن الكشف عن مسارات النهوض بالمجلات التربوية – كما أشار إليها سعيد إسماعيل علي- كما يلي:

١- إصدار دورية متخصصة –غير تقليدية- في الدراسات التربوية

يقترح سعيد إسماعيل علي إصدار دورية متخصصة في الدراسات التربوية، والتي يمكن أن تربط المئات من أساتذة العلوم التربوية بمظلة ثقافية، خاصة وأن فكرة المجلة ألا تكون مجرد وعاء لنشر بحوث فنية متخصصة من أجل الترقيات، بل تحمل دراسات فكرية ذات توجه ثقافي، فضلاً عن السعي لإشراك مثقفين ومفكرين، من مجالات شتى للإسهام في بناء العقل الإنساني على نحو متميز[١١٨].

٢- تنوع وظيفة المجلات التربوية

لكل كلية تربية على وجه التقريب مجلة، وظيفتها الأولى نشر بحوث للمدرسين والأساتذة المساعدين للتقدم بها عند الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد أو أستاذ، لكن هل هذه هي رسالة المجلات فقط؟ إن معنى الاقتصار على هذه الوظيفة أن الفائدة المرجوة منها تخص أفرادًا يكادوا يعدوا على أصابع اليد الواحدة، فهذا بحث عن تطبيق طريقة ما في طرق التدريس، فمن الذي يمكن أن يهتم بقراءته؟ الأرجح ألا يوجد أحد من «الأساتذة» يقرأه إلا إذا عرض على أحدهم للتقييم سواء للنشر بالمجلة أو بمؤتمر أو للترقية، أو عدد محدود ممن يعدون لرسائل الماجستير والدكتوراه، وممن يهتمون بالقضية نفسها ممن هم على وشك التقدم للترقية... وهكذا قل بالنسبة لكل التخصصات الأخرى، فضلاً عما تتسم به أبحاث الترقيات من شكلية معينة تجعل قراءتها مملة روتينية[١١٩].

ويترتب على ذلك أن دائرة المعرفة والعلم بما تنشره كل مجلة يكون محدودًا للغاية، ولا نبالغ إذا قلنا أن كثيرًا من المجلات في بعض البلدان لا يطبع منها ما يتجاوز المائة نسخة[١٢٠].

إن زكاة العلم هي إذاعته كما تؤكد الأدبيات التربوية الإسلامية، وكما توجب أصول المعرفة والمعلوماتية في عصرنا الحديث، فما الحل؟[١٢١]

الحل هو أن «تتنوع» وظيفة المجلات التربوية، فلا تقتصر على نشر بحوث الترقيات وحدها، وإنما تضيف إلى ذلك مقالات من هذه الفئة التي تحمل «رؤى» أساتذة تخلصوا من هموم الترقية، ووصلوا إلى مرحلة يمكن عندها أن يكونوا أحرار التفكير، سواء في اختيار القضية موضوع البحث، أو في إبداء الرأي، أو في المنهجية التقليدية التي تكثر من الاستناد إلى «آليات البحث» دون محتواه وجوهره، حتى يوهم القارئ بأنه أمام بحث علمي جاد[١٢٢].

ومن هنا حرص سعيد إسماعيل علي عندما ترأس تحرير مجلة (دراسات تربوية) أن تكون لها سياسة بعينها تقوم على ألا تصبح مثل أي مجلة متخصصة منحصرة في البحوث الفنية الأكاديمية التي تقدم بغرض الترقية، وإنما أن تكتسب المجلة طابعًا فكريًا، وألا تقتصر على اتجاه بعينه دون آخر. كما حرص على أن يكتب في كل عدد مقالاً يحمل رأيًا فكريًا، طوال ثمانين جزء صدر من المجلة في الفترة من عام ١٩٨٥م حتى عام ١٩٩٥م[١٢٣].

لقد تميزت مجلة (دراسات تربوية) عن سائر ما سبق أن ظهر وما تلاها، من حيث الحرص على أن تكون عابرة هي كذلك للتخصصات الأكاديمية الضيقة، فضلاً عن تنويع ما يتم نشره من بحوث متخصصة، فكان هناك مقال دوري لرئيس التحرير يدور حول قضية تعليمية/ ثقافية، وكان هناك نشرٌ لمقال لأحد القامات الفكرية الثقافية العالية، والذي لم يسبق جمعه في كتاب، ويكون في مجال التعليم، مثل: طه حسين، وعلى مصطفى مشرفة، وأحمد أمين، وعباس العقاد، وموسى سلامة، وزكي نجيب محمود، وعبد السلام هارون[١٢٤].

كذلك كان هناك استكتاب لأحد كبار أساتذة التربية وعلم النفس، كما تضمنت بعض أعداد مجلة (دراسات تربوية) حديث عن الخبرة التربوية لأحد أعلام الفكر والثقافة، ومن هذه الحوارات، حوار مع كل من: نجيب محفوظ، وزكي نجيب محمود، وعبد العظيم أنيس، ونجيب اسكندر[١٢٥].

وفي هذا السياق يؤكد سعيد إسماعيل علي في معرض تناوله لخطوات تنشيط العمل المعرفي التربوي وإثرائه وتجويده على ضرورة أن يدخل ضمن معايير تقييم المجلات التربوية، أن تكون المجلة حاوية لمقال أو رؤية، في كل عدد، لواحد أو أكثر من كبار الأساتذة حتى لا تقتصر المجلة على بحوث الترقيات، المعروفة بالتزام الشروط الفنية دون حرص على تعميق رؤى فكرية أساسية[١٢٦].

وهكذا استطاع سعيد إسماعيل علي من خلال إدراك الوظيفة الرئيسة لمجلة (دراسات تربوية) أن يحول التعامل مع التربية والثقافة إلى ما يمكن التعبير عنه "بالتعامل مع الحياة"، كما جعل هذه المجلة الرائدة بمثابة طاقة إنتاج ثقافي كلي عام، يُعين التربويين على الوعي بالجوانب العامة للثقافة في مصر، ويُعين الأساتذة والخبراء والمفكرين، خارج المجال التربوي، أن يعوا هموم عالم التعليم وقضاياه[١٢٧].

٣- اتجاه المجلات التربوية نحو ساحة «النقد التربوي»

النقد التربوي هو الطريق الملكي لتجديد الفكر وإثرائه على حد تعبير سعيد إسماعيل علي[١٢٨]، إذ يمثل – في وجهة نظره - حافزًا جيدًا يتيح الفرصة لوجهات نظر مختلفة في العمل الواحد أن تبدي رأيها، ويتيح الفرصة لصاحب العمل أن يرى صدى ما رأى وعمل على المتخصصين، فيعرف: فيما أصاب؟ وفيما أخطأ؟ فيسعى إلى تعزيز هذا والتقليل من ذاك، أو ربما يزداد تمسكًا بما رأى وعمل، فيدفعه هذا إلى مزيد من الإنتاج على الطريق نفسه، وتكون النتيجة العامة أن يشهد المجال التربوي نشاطًا وثراء ونموًا[١٢٩].

والموقف النقدي لقضية تربوية ليس أمرًا يسيرًا من الناحية العلمية والمنهجية، وإنما يقتضي – ضمن ما يقتضي – الوعي بأن المسألة التربوية لها جذورها الممتدة في التربة الاجتماعية، ولها روافدها التي قد تختفي في تراث الأمة الثقافي، ولها فروعها التي تتصل ببنية الفكر الفكر القومي عامة. وعلى هذا، فإن التناول النقدي يفرض معالجة لا تقف عند الأسباب والعلل المباشرة وإنما تمتد أفقيًا لتشمل مجالات متعددة، كما تمتد رأسيًا لتبحث عن الأسباب والعلل البعيدة، ولا يقصد بطبيعة الحال ما يبعد عن الواقع ونبض الخبرة، وإنما التعمق وعدم الاكتفاء بالنظرة العاجلة والنظر السطحي(١٣٠).

كما يتطلب الموقف النقدي قدرًا من "الشجاعة"، و الصدق، والقدرة على الملاحظة الدقيقة الواعية، ووزن الأمور وفق مقاديرها الحقيقية. وفي هذا السياق يذكر مفكرنا أنه عندما أصدر مجلة (دراسات تربوية) سعى إلى عدد من الزملاء يحثهم على تناول بعض الأعمال العلمية بالنقد والتحليل، فكان يُقابل دائمًا بالتراخي، حيث كانت الحجة دائمًا هي أنهم حريصون على ألا تهتز علاقتهم بصاحب العمل المراد نقده(١٣١).

ويقترح سعيد إسماعيل علي عدة سُبُل تساعد في توجه المجلات إلى فضاء «النقد التربوي»، ومنها: **استكتاب أساتذة تربويين لمناقشة قضايا جدلية من المنظور التربوي.** فإذا كان الناس يختلفون في تفسير ما يرونه، فهم أشد اختلافًا تجاه الأفكار النظرية المجردة. وإن كثيرًا من الأفكار والرؤى التربوية قابلة لأن تُقرأ بعيون مختلفة، وهذا يستلزم بلا شك امتلاك الرؤية النقدية، وامتلاك القدرة على ممارسة النقد. وليس تعويد الإنسان النقد شيئًا ترفيهيًّا، بل هو حاجة أو ضرورة؛ وذلك لأن العقل البشري لا يكتشف أفضل الآراء والأفكار دفعة واحدة، وإنما على سبيل التدرج، ولهذا فإن ما أقوله أنا وأنت في قضية من القضايا ليس نهائيًّا، فإذا تم عرضه على الآخرين، وأبدوا رأيهم فيه، فإنه يقترب من النضج من خلال التعديلات والتحويرات التي يقترحونها.

ومن هنا فإن وجود قضايا جدلية على صفحات المجلات التربوية يتيح مزيداً من نضج الأفكار التربوية المعروضة، والنظرة الكلية للقضية من زواياها ورؤاها المتعددة، فضلاً عن تعميق مثل هذه الأفكار المطروحة والبعد عن النظرة السطحية.

ومن الممكن للمجلة أن تقوم بدور نحن في حاجة إليه إلا وهو «النقد التربوي»، بأن تقوم لا بمجرد عرض كتاب أو كتب جديدة، بل تحويله إلى أحد كبار أساتذة التربية وعلم النفس، ليقوّم رأيه النقدي(١٣٢).

كما من الممكن أن تفتح المجلة باباً لتشجيع البراعم المبتدئة في عالم التربية من طلاب الدراسات العليا، فتنشر لهم مقالاً أو بحثًا صغيرًا(١٣٣).

كذلك من الممكن أن تهتم كل مجلة تربوية بتخصيص باب للنقد في كل عدد، يعرض فيه هذا وذاك لأحد الكتب والدراسات التي خرجت في الفضاء التربوي، فيتناولها بالنقد والتحليل، ثم يطلب من "المنقود" عمله أن يرد، وهكذا، وكأن "توهجًا فكريًا منيرًا" قد حدث، خاصة إذا لم تواكبه تلك الإشارات التي قد تتناول جوانب شخصية بعيدة عن موضوع البحث أو الكتاب، أو تسعى إلى التجريح والتشهير(١٣٤).

٤- اتجاه المجلات التربوية نحو تناول القضايا الكلية والمشكلات العامة

لا يريد سعيد إسماعيل علي أن تكون المجلات التربوية نسخًا مكررة من بعضها البعض، من حيث الاقتصار على نشر البحوث التي يُعدها المدرسون، والأساتذة المساعدون، للترقية إلى وظيفتي أستاذ مساعد، وأستاذ، مع أهمية هذه النوعية من البحوث، إلا أن لها طابعها الذي يجعلها محددة الغرض، ضيقة المساحة، فنية التناول، بينما هناك حاجة إلى تناول قضايا كلية، ومشكلات عامة، واقتحام مشكلات ثقافية، وتحليل أوضاع تعليمية، وفق رؤى متعمقة، تقدم نظرات جديدة، وتلفت الانتباه إلى زوايا مجهولة(١٣٥).

ففي مجلة (دراسات تربوية)، نجد أن كل عدد منها كان يتضمن بعض الموضوعات التي لا تدخل في هذه الفئة الفنية الضيقة: بحوث الترقيات، رغم ما كان

يكلف من شح في موارد التمويل، لكنه أكسب المجلة شخصية نادرة بين المجلات التربوية. وقد تم إجراء حوارات على صفحاتها مع نجيب محفوظ، وزكي نجيب محمود، وعبد العظيم أنيس... وهكذا(١٣٦).

٥ - اتجاه المجلات التربوية -على اختلاف أنساقها المعرفية- نحو التعاون مع بعضها البعض

لا يريد – عالمنا - أن يؤدي تكاثر المجلات التربوية إلى عملية "تشظ" في الجهود، فمثلما برزت الحاجة إلى "وحدة المعرفة"، إزاء ما حدث من الانشطار المعرفي في كثير من التخصصات، كذلك فنحن في حاجة إلى أن نرى تعاونًا بين المجلات التربوية في مناقشة قضايا تربوية عامة لا تختص بها ساحة تخصص دون أخرى، خاصة ونحن نعلم أن المصب للجميع هو واحد وهو بناء إنسان هذه الأمة، وتطوير تعليم هذه الأمة(١٣٧).

٦ - إحياء التراث التربوي في القرنين التاسع عشر والعشرين من خلال نشر مقالات للرواد التربويين الأوائل

يعرض سعيد إسماعيل علي لإشكالية متجذرة لدى بعض الباحثين والأساتذة، والتي تتلخص فحواها في أنهم يعتبرون كل ما مضى قد مات، فيجدون أنفسهم بغير ذاكرة فكرية تربوية، فيضطرهم هذا إلى الهجرة إلى الساحة الغربية يلتمسون فيها الأفكار التربوية، ويتعودون الاستهلاك التربوي، ويبتعدوا عن الإنتاج التربوي. ومهما وقف فكر عند حد الاستهلاك، فلن يؤدي هذا لنهوض حضاري، وإنما النهوض ليس له إلا طريق واحد، وهو الإسهام في الإنتاج، والخطوة الأولى لتحقيق ذلك أن نعكف على ما سبق أن فكر رواد تعليمنا وبحثوه، نحلله ونفحصه ونقيمه، ثم نضيف إليه أو نغيره ونجدده(١٣٨).

ففي سياق الفهم الخاطئ للتحديث، وما مضى، قد لا يعرف كثيرون من الأجيال الجديدة من الباحثين التربويين الأستاذ إسماعيل القباني أو الأستاذ الدكتور عبد العزيز القوصي أو الأستاذ الدكتور محمد أحمد الغنام، "حيث من معايير التقدير العالي الذي يمكن أن يحصل عليه الباحث (حداثة المراجع)، بغض

النظر عن ثقل صاحب المرجع". وهكذا يؤدي بنا مثل هذا المعيار –كما يرى سعيد إسماعيل علي– الذي يُساء استخدامه بهذه الصورة، إلى أن تُطوى صفحات أساتذة كبار، ويختفون من ذاكرة الأجيال الشابة، حيث إن كتابات هؤلاء الكبار سوف تصبح "قديمة"! [١٣٩]

وفي هذا السياق، يطرح سعيد إسماعيل علي طرحًا وجيهًا من الناحية العلمية مفاده: أن من الممكن أن تقوم المجلات التربوية بعملية إحياء للتراث التربوي العربي منذ عصر النهضة في القرنين التاسع عشر والعشرين، فتعيد نشر مقالات للرواد التربويين الأوائل، مثل: إسماعيل القباني، عبد العزيز القوصي... وغيرهم، فذلك يعين على ربط الأجيال الجديدة بموروثهم التربوي، خاصة ونحن منذ فترة نحرص على حث الباحثين بالاستناد إلى أحدث البحوث والمطبوعات، ونكاد نأنف كلما وجدنا باحثًا يرجع إلى مصدر قديم، بينما طبيعة موضوع البحث أو الكتاب هو الذي يحدد قيمة المصدر الواجب الرجوع إليه[١٤٠].

ومن هنا بذل سعيد إسماعيل علي جهدًا مضنيًا خلال ترأسه لمجلة "دراسات تربوية" في البحث عن أي مقال يكون لأحد مفكري التربية والتعليم من المشاهير والأعلام، قد كتبه مناقشة منه لمسألة في التعليم أو ما يتصل به، وتكون نشرت في مجلة أو جريدة، دون إعادة نشر في كتاب، فيقوم بإعادة نشرها في المجلة، ومن هؤلاء الرواد العظام: إسماعيل القباني، وعبد العزيز القوصي، وإسحق رمزي، وأمير بقطر، ومحمد أحمد الغنام... وغيرهم.

ويختم عالمنا الفكرة بحقيقة مؤلمة هي: أن المؤسف حقًا أن الكثرة الغالبة من الأجيال الجديدة، حتى ممن وصلوا إلى مرتبة الأستاذية قد لا يعرفون أصحاب هذه الأسماء، ومن ثم فمن الصعب عليهم تقدير قيمة هذه الثروة التي توفرت لهم على صفحات المجلة[١٤١].

٧ - عقد ندوات تربوية وثقافية وفكرية ونشرها بالمجلات التربوية

ومن الممكن أن تعقد المجلة ندوات مرتين أو ثلاث سنويًا، ويتم نشرها بالمجلة[١٤٢]. وهذه الندوات تتيح مزيدًا من التثقيف والثراء المعرفي والفكري الذي تشتد الحاجة إليه حاليًا.

٨- الاهتمام بعمليات المراجعة للأبحاث قبل نشرها بالمجلات التربوية

فالنشر في المجلات لا بُدَّ أن يمر بعمليات (تنقية) و(تهذيب) و(تصحيح) خاصة وأن مستوى البعض قد وصل إلى حد ألا توجد فقرة واحدة بغير أخطاء فاحشة لا في مجرد (النحو) و(الصرف)، وإنما في التراكيب وصياغة العبارات والتقديم والتأخير بغير منطق[١٤٣].

٩- وجود معايير واضحة دالة على تقدم المجلات التربوية على غيرها

فلا بُدَّ من وجود قائمة من المجلات المعتمدة من جهات الاختصاص، وأن تكون لها مراتب ومستويات، وهو أمر لا يمكن التردد في قبوله. ومن ناحية أخرى، فإن ذلك يستلزم -كما يرى سعيد إسماعيل علي- بيان المعايير الخاصة بتميز بعض المجلات التربوية على غيرها بطريقة موضوعية ومنهجية[١٤٤].

١٠- انفتاح الباحثين التربويين على المجلات التربوية بصورة شمولية

يرى سعيد إسماعيل علي أن الكثرة الغالبة من الباحثين التربويين لا يعرفون من المجلات التربوية إلا تلك التي تصدرها كليات التربية والجمعيات التربوية، وجمهورها هو فقط الباحثون الذين نشروا فيها، وذلك تضيق ما بعده تضييق من وجهة نظره[١٤٥].

ومن هنا يقدم إطلالة تاريخية لبعض المجلات التربوية في الخبرة المصرية الحديثة، والتي تكاد تكون غائبة عن ذهنية وعقلية الباحثين؛ ومنها مجلة روضة المدارس المصرية أو (صحيفة روضة المدارس)، والتي صدر عددها الأول في إبريل ١٨٧٠م، ومجلة السمير الصغير، والتي بدأت في الصدور عام ١٨٩٨م، وصحيفة مدرسة المعلمين الثانوية والتي صدر عددها الأول في إبريل عام ١٩٢٦م... وغيرها[١٤٦].

ويرى سعيد إسماعيل علي أنَّ الاطلاع على مثل هذه المجلات، وإن كانت لا تصنف في فئة "الفكر" و "التنظير" و "البحث التربوي"، إلا أنها كانت تمثل خطوة أولى ومناخًا حرًا كان سائدًا، وهذا المناخ من شأنه التدرب على توليد الأفكار الحرة والنظرات الفكرية، فضلاً عن تدريب الطلاب على صفحات هذه المجلات على النظر في مشكلات المدرسة والتعليم وأفكارهم التي يعبرون من خلالها عن آمالهم ورؤاهم، بينما يجد الباحث في البيئة التي تحيط بها القيود على حرية العقل من كل جانب، نفسه مضطرًا إلى الانغلاق في البحوث الفنية البحتة(١٤٧).

ثانيًا- رسائل الماجستير والدكتوراه

ومن أهم مسارات النهوض برسائل الماجستير والدكتوراه - كما رآها سعيد إسماعيل علي- ما يلي:

١- إنشاء "مكتب التدقيق اللغوي" بكل كلية تربية

إذا كانت اللغة هي أبرز مقومات الهُوُية الوطنية، فلا بُدَّ أن تقوم كل كلية تربية بإنشاء ما يمكن تسميته بـ "مكتب التدقيق اللغوي"، بحيث لا تتم مناقشة أي رسالة للماجستير والدكتوراه، قبل مراجعتها لغويًا، والإفادة بذلك، بدلاً من ترك المسألة إلى زبائن الخارج، حيث لم تعد الممارسات في هذا المجال سوية(١٤٨).

ويذهب سعيد إسماعيل علي إلى أبعد من ذلك في رؤيته، وذلك أن يكون من مهام هذا المكتب المقترح تدقيق ما ينشر بداخل الكلية من إعلانات ومنشورات، حيث لا ينبغي الاستهانة بما تتركه كثرة الأخطاء في هذا المجال من آثار على وعي الطلاب، المفروض أن يربوا أبناءنا على الهوية الوطنية، وعلى سبيل المثال، عندما يعلن مكان بالكلية رسمي عن وجود (فايلات)، ولا يقول (ملفات)، فلا هو استخدم المقابل الإنجليزي، فيفيد الطلاب لغة أجنبية، ولا هو احترم التعبير بحروف عربية، مما يرسخ في وجدان الطلاب المعلمين مشاعر الهيبة لما هو أجنبي، واستخفافًا بما هو عربي(١٤٩).

٢- تجسير الفجوة بين الأقسام التربوية فيما يتعلق برسائل الماجستير والدكتوراه

إذا كان النمو المعرفي قد أدى إلى ما نصفه "بالانشطار المعرفي"، حيث تتوالد أنساق جديدة، كل حين، لكن بعض ذوي البصر البعيد، تحسبوا لما يمكن أن يؤدي إليه هذا من "تفكيك" وإيجاد فجوات، فأخذوا ينبهون إلى ضرورة الوعي بما بين الأنساق المعرفية من ترابط، ومن هنا برزت فكرة (وحدة المعرفة). وربما تكون المعرفة التربوية والنفسية أولى بهذا النظر الحكيم. وإذا كان التطور هنا قد أدى إلى إيجاد عدة أقسام تربوية، لكن الحقيقة أنها جميعًا يتصل بعضها ببعض، من حيث المنطلق والمصب[١٥٠] .

إن التربية بمعنى من المعاني هي ميدان تطبيقي تلتقي فيه نتائج علوم ودراسات أخرى من خارج القطاع التربوي مثل: العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها. وكثيرًا ما نجد بالفعل دراسات ماجستير ودكتوراه تتداخل تداخلاً واضحًا في مثل هذه المجالات والقطاعات مما يُعْدُّ مظهرًا طيبًا لما يجب أن يحدث من تكامل وتعاون[١٥١].

ومن هنا يؤكد سعيد إسماعيل علي إمكانية إيجاد جسور أعمال علمية مشتركة، وفقاً لما تقتضيه الضرورة، ويتطلبه الوضع، من خلال: المشاركة في الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه ومناقشتها[١٥٢] ؛ إذ إن هناك موضوعات، وخاصة تلك التي تتصدى لمشكلات يصطخب بها الواقع الاجتماعي تحتاج إلى تضافر أكثر من تخصص، فإذا كنا بصدد دراسة لأنماط التفكير الشائعة لدى طلاب الجامعات المصرية، فلا بُدَّ من تعاون بين أقسام طرق التدريس وأصول التربية وعلم النفس التربوي والصحة النفسية والتربية المقارنة؛ حيث إن مثل هذه القضية لها أبعادها المختلفة المتشابكة التي يصعب على قسم واحد أن يزعم قدرته على دراستها دراسة وافية تمكنه من تقديم حلول شافية لها[١٥٣] .

٣- إنشاء مجلس أعلى للتنسيق بين دراسات الماجستير والدكتوراه في كليات التربية المختلفة

يقترح سعيد إسماعيل علي وجود ما يُشبه المجلس الأعلى الذي يقوم بالتنسيق بين الجامعات، أي مجلس يقوم بالتنسيق بين دراسات الماجستير والدكتوراه في كليات التربية المختلفة، فيكون منبثقًا من لجنة قطاع إعداد المعلم وعلم النفس

التربوي التي تجمع عمداء كليات التربية، ويتكون هذا المجلس من وكلاء كليات التربية للدراسات العليا، وتقتصر وظيفته على إعطاء الرأي الفني والعلمي بالنسبة لعمليات التكرار، ومراعاة التخصص في الإشراف والمشاركة فيه، ووضع خريطة بحثية للدراسات التربوية والنفسية في مصر تكون قد نوقشت أولاً في كل قسم على حدة، ثم على مستوى الكلية الواحدة، إلى أن تصل إلى هذا المجلس المقترح، وضرورة مشاركة المركز القومي للبحوث التربوية بوزارة التربية في هذا[١٥٤] .

٤- استفادة الجهات التنفيذية المسئولة من نتائج البحوث ومقترحاتها

من الملاحظ أن معظم بحوثنا شكلية، أي إنها مجرد أداءات وظيفية يفرضها قيام المؤسسات البحثية، ومن ثمَّ فإن طابع هذه البحوث روتيني، يكرر بعضها بعضًا، وتدور في فراغ تخطيطي، بما يجعلها بعيدة عن التأثير في حياة الناس[١٥٥] .

ومن هنا يدعو سعيد إسماعيل علي إلى ضرورة أن تتجاوب الجهات التنفيذية المسئولة مع نتائج البحث ومقترحاته، وتتبناها وتسعى للاستفادة منها، ولا تظل نتائج البحوث حبيسة ما كتبت عليه من أوراق؟[١٥٦]

٥- ضرورة الحصر والتسجيل والتصنيف لما تم من جهود بحثية في رسائل الماجستير والدكتوراه

يرى سعيد إسماعيل علي ضرورة ألا نقف عند حد الحصر والتسجيل لما تم من رسائل الماجستير والدكتوراه، وإنما هو يحتاج إلى تصنيف، وترجمة ذلك إلى "خريطة" تكشف عن قضايا حظيت بالاهتمام، وقضايا أخرى لم تحظ بمثل هذا الاهتمام، أو قضايا نالت أكثر مما ينبغي وأخرى أغفلت، وقضايا تحتاج إلى تحديث البحث فيها، وقضايا أخرى ارتبطت بظروف معينة، واختفت هذه الظروف. وحتى عند القيام بمثل هذا، يجب أن يكون مصحوبًا بالتحليل والنقد؛ فإلى أي حد أُجري البحث وفق منهجية علمية سليمة؟ ذلك أنَّ إغفال هذا الجانب يعني ضرورة إعادة البحث في الموضوع، والعكس بالعكس[١٥٧] .

ثالثًا- الكتب (العربية والمترجمة)

ومن أهم مسارات النهوض بالكتب (العربية والمترجمة) - في فكر سعيد إسماعيل علي- ما يلي:

١-الاعتماد على اختيار الكتب العُمُد (المراجع والمصادر الرئيسة) لكتابات الأساتذة الثقاة

يرى سعيد إسماعيل علي أنَّ الجامعة عمومًا –في إرهاصاتها الأولى- لم تكن تعرف الكتاب المقرر، وإنما يعمد الأستاذ عند أول لقائه بالطلاب أول العام بإعلامهم بـ "المنهج"، وكذلك بأهم "المراجع"، ويكون عليهم أن يجوسوا خلال الديار العلمية والفكرية بين هذه المراجع والمصادر للوفاء بمتطلبات المنهج، دون أن يعني هذا ألا يكون للأستاذ كتاب في المنهج نفسه، لكنه كان يُعرف باسم "الكتاب المرجع"[١٥٨]، وهكذا أتاح الأساتذة لطلابهم "سياحة معرفية بين وجهات نظر مختلفة" بتعبير سعيد إسماعيل علي[١٥٩].

٢-إدخال المترجمات التربوية في معايير التقييم لدى لجان الترقية

يقترح سعيد إسماعيل علي أن يكون هناك تحديثًا وتجديًا في مضمون لجنة الترقيات، ومن سُبُل التجديد المطلوبة أن تدخل الأعمال المترجمة في معايير التقييم، إذ من شأن هذا أن يشجع حركة الترجمة التربوية التي تكاد أن تكون متوقفة، على أن يوضع لمثل هذه الترجمات مجموعة من المواصفات التي تلزم المترجم – مثلاً – بالتعقيب والمناقشة والمقارنات في الهوامش، أو في آخر كل فصل من فصول الكتاب، بحيث لا يقف دور المترجم على مجرد النقل من لغة إلى لغة أخرى، ولا بُدَّ أن تعطى وزنًا أكبر[١٦٠].

٣- تشجيع حركة الترجمة التربوية بالتعاون مع المؤسسات والمراكز المتخصصة

يرى سعيد إساعيل علي ضرورة التواصل المتعمق بحركة التطور التربوي في العالم، وخاصة الدول المتقدمة، مما يوجب التعاون مع المركز القومي للترجمة؛ لترجمة أبرز وأهم الكتابات التربوية باللغات الأجنبية إلى اللغة العربية[١٦١].

رابعًا- المؤتمرات

ومن أهم مسارات النهوض بالمؤتمرات كما كشف عنها سعيد إسماعيل علي ما يلي:

١- الاقتصار في عرض بحوث المؤتمر على عدة بحوث بالآحاد

يرى سعيد إسماعيل علي أنه ولو اقتصر المؤتمر على عدة بحوث بالآحاد، ووفر لها وقت عرض ومناقشة، وقراءة مسبقة، لتغير الحال كثيرًا[١٦٢] . ومن هنا يؤكد سعيد إسماعيل علي أهمية دور المنظمين لمثل هذه المؤتمرات بأن يضعوا في الاعتبار بأن الذين يشاركون في ندوات المؤتمر يجب أن تتاح لهم الفرصة الكافية لعرض أفكارهم، ويكون ذلك بتقليل عدد المشاركين في الجلسة الواحدة[١٦٣].

٢- دعوة بعض كبار المفكرين والأساتذة لتقديم أوراق عمل، أو إلقاء محاضرة عامة

لا بُدَّ أن تحرص بعض المؤتمرات على دعوة بعض كبار المفكرين والأساتذة لتقديم أوراق عمل، أو إلقاء محاضرة عامة، حيث يكون لمثل هذه الصور دور لا ينكر في تقديم الجديد، والتحرر من شكلية بحوث الترقيات[١٦٤] . إنَّ علو المكانة قد لا يتطلب "بحثًا" بقدر ما يتطلب "رؤية" تتسم بالتحليل والكشف عن جوانب لم تكن معروفة لكثيرين من الباحثين[١٦٥].

٣- تضمين المؤتمرات التربوية لفكرة "المحاضرات التذكارية"

ليست المسألة في المؤتمرات التربوية مسألة "وضع" لمجموعة من كبار الأساتذة على المنصة أمام الجمهور، وإنما الموضوع يختص ببيان خبرة طويلة، وفكر، وعلم، وعقول قادرة على العطاء[١٦٦] .

ويرى سعيد إسماعيل علي أن بعض المؤتمرات حديثًا قد لجأت إلى فكرة "المحاضرة التذكارية"، والتي يتحدث فيها شخص واحد لمدة ساعة، والتي تتسم بطرح أفكار جديدة، ومعلومات تستحق المزيد من التفكير والبحث والجدل[١٦٧] .

٤- خروج فلسفة عقد المؤتمرات التربوية خارج إطار الترقية العلمية

يرى سعيد إسماعيل علي ضرورة النظر إلى المنفعة العامة لجل أفراد المجتمع، ومن ثم فإذا كنا نعقد مؤتمرات علمية للمتخصصين غالبًا بهدف الترقية العلمية، وهذا جيد، فلِم لا نعقد مؤتمرت للآباء والأمهات والأبناء؛ بغية التنوير التربوي والنفسي والثقافي العام[١٦٨] .

٥- عقد ندوات عامة ضمن أنشطة المؤتمر

يلفت سعيد إسماعيل علي أهمية "النظرة البينية" بين مختلف العلوم الإنسانية، وخاصة العلوم التربوية، وخطورة التشرنق في التخصص العلمي الضيق. ومن ثم يقدم نموذجًا لمؤتمر متميز، وهو مؤتمر الجمعية المصرية للدراسات النفسية، إذ تجد غالبًا، ندوة عامة، ضمن أنشطة المؤتمر تعقد لمناقشة قضية من قضايا التعليم يدعى إليها بعض أساتذة التربية، بل وأحيانًا ما يتجاوز هذا إلى دعوة آخرين، من خارج دائرة العلوم النفسية والتربوية؛ بهدف التغذية الفكرية المتنوعة، وتيسير سبل التفاعل بين المشاركين كافة[١٦٩] .

٦- تكريم عدد من جيل الرواد ضمن فاعليات المؤتمر

ليست المسألة بطبيعة الحال مجرد جائزة رمزية، ولا مجرد "احتفالية"، ولكن ما تحمله من معاني الوفاء والتقدير، مما لا بُدَّ أن يكون له أثره النفسي على هؤلاء الرواد بأن الجماعة العلمية تدين لهم بالولاء، وتقدر ما قاموا به طوال عمرهم المديد، وتشير كذلك لشباب الباحثين أن من يسير على الدرب مجتهدًا مخلصًا لا بُدَّ أن يلقى ما يستحقه من تقدير وعرفان بالجميل، فتتأصل مثل هذه القيم، ويقوم تواصل بين الأجيال وتتراكم العطاءات الفكرية والعلمية، وينمو العلم، وتزدهر الثقافة العلمية المتخصصة[١٧٠] . وفضلاً عن ذلك، فإن في الكلمات التي يلقيها الرواد وأفعالهم، كثيرًا ما تتردد على مسامع الحضور من جيل الشباب والوسط معاني الأستاذية الحقيقية، فضلاً عما تحمله من العطاء العلمي والفكر، فهي تحمل كذلك كثيرًا من معاني وقيم الأبوة[١٧١] .

٧- التنوع في اختيار أماكن عقد المؤتمرات

يرى سعيد إسماعيل علي أن من التقاليد ذات المعنى، ما نلاحظه من عدم حصر مؤتمرات الجمعيات العلمية في القاهرة، وعلى سبيل المثال تحرص الجمعية المصرية للدراسات النفسية في كل عام على أن يقع الاختيار على إحدى كليات التربية أو الآداب خارج القاهرة لاستضافة مؤتمر الجمعية، ولا شك أن مثل هذا التقليد يكسر هذا الاحتكار البغيض للعاصمة للنشاط العلمي والتعليمي الذي يتوافر في عدد من المؤتمرات، ويتيح الفرصة لنشر الفكر العلمي بين مختلف أقاليم الوطن الواحد، ويعين على أن تتوثق العلاقات بين "أساتذة القاهرة الكبار وأبنائهم في المحافظات[١٧٢] .

خامسًا- المقالات الصحفية

ومن أهم مسارات النهوض بالمقالات الصحفية - كما كشف عنها سعيد إسماعيل علي- ما يلي:

١- ضرورة تجميع كل ما يكتب من مقالات عن التعليم بالصحف

يرى سعيد إسماعيل علي أنَّ القيام بتجميع المقالات المعنية بالشأن التعليمي والتربوي مما يستحق التقدير والاهتمام، انطلاقًا من حقيقة مؤداها أنَّ الصحف مرآة حقيقية لمجرى الأحداث، ومن ثم فإن تجميع ما يُكتب بها عن التعليم، يصبح أشبه ما يكون "بالحولية"، والتي هي مصدر تاريخي على درجة كبيرة من الأهمية؛ إذ إنه بمثابة كشف لمستوى التفكير التربوي العام، ومدى المصداقية القائمة في قيادة التعليم، وأيضًا أحد أهم أجهزة التعبير عن الرأي[١٧٣] .

٢- محاولة الاستفادة من ميزة المقالات الصحفية -في انتشارها- في التأثير على الآخرين

يرى سعيد إسماعيل علي أن المقالات الصحفية تحمل العديد من الأفكار والآراء التي ربما تؤثر أكثر من كل وسائل بناء العقل التربوي الأخرى، بحكم ما تتمتع به من مميزات معروفة، لعل أهمها أن دائرة انتشارها أوسع كثيرًا من دائرة

المؤسسات البحثية المتخصصة، وتأثيرها من ثم يتجاوز تقديرات كثيرين في العقول والقلوب والسلوكيات، فالبحوث والكتب الأكاديمية ربما لا تتعدى دائرة انتشارها وتأثيرها عدة مئات، باستثناءات قليلة، لكن هذه الصحف والمجلات، بكل قوتها التأثيرية، تتجاوز عشرات الألوف[١٧٤] .

٣- تشابك فكر أساتذة التربية مع قضايا المجتمع واهتماماته عبر المقالات الصحفية

إن العقل التربوي ينمو ويتطور ويتجدد من خلال تفاعله واحتكاكه بعقول الآخرين، وليس بانعزاله على فكره وذاته، ولذا فمن خلال معرفة اهتمامات أفراد المجتمع وأولوياتهم، يمكن مخاطبتهم عبر ما تنشره الصحافة من مقالات تمس هذه الجوانب بصورة أو بأخرى. وبالتالي يعي العقل التربوي طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه وواقعه واحتياجاته عن دراية وليس رواية، ومن ثم يكون الطرح المقدم ذا قيمة للفرد ومجتمع، ويُحدث نهوضًا فكريًا وعقليًا، ولا يكون خطاب العقل التربوي عبر المقالات الصحفية مجرد خطاب تقليدي، وإنما تحكمه وتوجهه فلسفة ورؤية وأهداف.

ولذا يرى سعيد إسماعيل علي أن ما يسوقه أساتذة التربية من آراء وأفكار تتصل بمشكلات وقضايا المجتمع وثقافته لا ينبغي أن تظل حبيسة مكتبات الكليات والمكتبات العامة والأدراج، وإنما ينبغي أن يطلع عليها أكبر عدد ممكن أفراد المجتمع لزيادة وعيهم والإسهام في تفتيح عقولهم. إن المقالات المنشورة بالصحف من قبل الأساتذة والمفكرين التربويين ليست من قبيل الفنية المتخصصة، كما هو الشأن في مجالات العلوم والطب والزراعة والهندسة، وإنما هي قضايا تربوية تثقيفية ذات طابع شعبي، ولا بُدَّ أن يتابعها أفراد المجتمع ويرتبطون بها[١٧٥] .

ومن ثمَّ فلا ينبغي لأساتذة التربية ومفكريها أن يتقوقعوا داخل قاعات البحث وأروقة الجامعات وقاعات المحاضرات، وإنما من الضروري أن ينزلوا إلى أفراد المجتمع يأخذون منهم المشكلات والانطباعات، ويعطوهم الآراء والأفكار والحلول. والصحافة تمثل مرتكزًا ومجالاً طيبًا يمكن أن يلتقوا فيه مع أفراد المجتمع وقضاياهم[١٧٦] .

استنتاجات البحث وتوصياته

أولاً- استنتاجات البحث

توصل البحث الحالي إلى جملة من الاستنتاجات وهي كما يلي:

١- شغلت قضية وسائل بناء العقل التربوي حيزًا واهتمامًا واضحًا في فكر وكتابات سعيد إسماعيل علي، وقد ظهر ذلك في التطرق لهذه الوسائل المنتجة للرأي والعقل والفكر التربوي بطريقة رصينة عبر مؤلفات له بذاتها تبنت فكرة بناء العقل التربوي والنهوض بقنوات ووسائل إنتاجه، كما ظهر في كتابه "تجديد العقل التربوي"، وكذا في كتابه "من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي".

٢- إن تغييب العقل –عمومًا- يُعدُّ كما يرى سعيد إسماعيل علي سببًا ومرتكزًا رئيسًا في حالة تردي المجتمع الراهنة، وإن حُسن التشخيص لهذه الإشكالية –من منطلق وبضدها تتمايز الأشياء- يستدعي إحداث حالة من الوعي واليقظة والديناميكية والفاعلية فيما يُسند إلى هذا العقل من مهام وأنشطة وأعمال متعددة.

٣- لم يقتصر تغييب العقل على مسارات ونواحٍ بعينها دون غيرها، بل امتد وظهرت تداعياته السلبية في جملة "القنوات" المنتجة للعقل التربوي، وكذا في الوسائل التي تعتمد عليها هذه القنوات في أداء مهمتها المنوطة بها. فظهر العقل التربوي بصورة تحمل دلالات غير إيجابية فيما يطرحه من فكر ورؤى عبر المجلات التربوية، والرسائل العلمية، والكتب، والمؤتمرات التربوية، والمقالات الصحفية.

٤- يرتكز المنطلق الذي تبناه وحدده - وكشف عنه سعيد إسماعيل علي عبر إنتاجه العلمي للنهوض بالعقل التربوي من حالة الركود والجمود الراهنة- على جملة من الوسائل المعينة والداعمة لإصلاحه، وذلك عبر الاهتمام بالروافد التي تغذيه بالمعرفة التربوية.

٥- يكمن أحد مسارات النهوض بكلية التربية –كمؤسسة- في سعيها إلى إحداث تثوير وتغيير جذري في الوظائف المنوطة بها والمتعلقة بالارتقاء بالعقل التربوي، فترنو

إلى القيام بوظائف غير تقليدية، كأن تستضيف بصفة مستمرة ومتواصلة أعلام الفكر في شتى حقول المعرفة وأنساقها، فتقوم بمهمة موازية لمهمة التربية والتعليم، ألا وهي تثقيف العقل التربوي؛ ليكون مثقفًا ومتفاعلاً مع قضايا مجتمعه ومشكلاته.

٦- هناك آفاق معرفية وثقافية وفكرية وتربوية تبرز في فضاء رسالة الجمعيات العلمية التربوية، ومن أبرزها -كما أشار سعيد إسماعيل علي- أن تتبنى أيديولوجية تستند إلى القيام بعملية تجذير وتجسير والتحام مع أنساق المعرفة التربوية على اختلافها؛ وذلك بغية الإسهام في الارتقاء ببناء العقل التربوي بطريقة متكاملة وشاملة ومتوازنة، ويكون ذلك عبر المشاركة في حالات الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه أو مناقشتها، أو هما معًا، بما يوفر مناخًا وسياقًا يسمح بتعدد الرؤى، وتنوع الطرح في معالجة الجوانب والمشكلات والقضايا البحثية التربوية.

٧- يكمن أحد التحولات الضرورية، والذي لا بُدَّ أن يُفعل في فكر وذهنية أعضاء الجمعيات العلمية التربوية في التوجه نحو النظر الكلي والعام، وذلك بمحاولة تكوين اتحاد عام لها -كما اقترح سعيد إسماعيل علي- يؤطر ويرسخ لمبادئ وقيم العمل الجمعي والجهد المشترك بينها على اختلاف مجالاتها، ويكون على أولوية وأنشطة هذا الاتحاد إصدار دورية غير تقليدية، وعقد مؤتمر بصفة دورية، فضلاً عن طرح الأوراق والبحوث والدراسات العلمية المعنية بقضايا التعليم التي تشغل الرأي العام.

٨- يغلب على الفلسفة الحاكمة لإصدار المجلات التربوية مسار محدد فيما تقدمه من معرفة تربوية على صفحاتها؛ إذ إنها من منطلق المصلحة العامة لأفراد الجماعة التربوية، وتبنيها لرؤية جزئية في مسار إنتاج هذه المعرفة، تكاد تقتصر على بحوث "الترقيات" بشكلها ومنهجيتها التقليدية، وبالتالي يغيب عن المحتوى المعرفي التربوي المقدم فيها فكرة إثارة الموضوعات والقضايا والإشكاليات الفكرية أو القيام بحركة نقدية، أو تبني رؤية تقوم على نشر مقالات وبحوث لأساتذة كبار تحرروا من دائرة البحوث التقليدية ومعالجتها الرتيبة. وبالتالي ينعكس ذلك سلبًا على العقل التربوي، فلا تتاح له مسارات لتجديد أفكاره وتوسيع مداها ونطاقها.

٩- إن الوظيفة التي نشأت من أجلها المجلات التربوية جعلتها تنحصر في دائرة ضيقة، ألا وهي دائرة الترقي العلمي، ولا تتجاوزها إلى جوانب أخرى تسهم –بلا شك– في تنمية العقل التربوي بطريق مباشر أو غير مباشر.

١٠- إن الفلسفة الحاكمة لتسويق وتوزيع المجلات التربوية تكاد أن تكون غائمة أو غائبة أو منسية. وبالتالي فالعائد والمردود الفكري والتربوي في الفضاء التربوي يكون غير ملموس، ولا يشعر به إلا القليل من أفراد الجماعة التربوية.

١١- تقتصر المجلات التربوية –بصورتها ووضعيتها الراهنة- من ألفها إلى يائها على المعرفة التربوية المتخصصة، وتنأى عن المعرفة الثقافية، والتي هي من الأهمية بمكان في التكوين العلمي والتربوي والنفسي للباحث التربوي.

١٢- تتم بعض رسائل الماجستير والدكتوراه في ظل غياب خارطة طريق قومية بحثية موجهة لها، كما أنَّها لا تلتحم بقضايا المجتمع ومشكلاته، وتستخدم لغة بحثية متواضعة تؤثر على جودة الفكر المقدم، كما تفقد التأثير المجتمعي المنشود؛ بسبب محدودية الاطلاع على نتائجها.

١٣- هناك غياب ملموس في الفضاء المعرفي التربوي عن تدريس المصادر والمراجع الرئيسة في العلم التربوي، في ظل غياب نُهج التاليف الجماعي، والاعتماد على طريقة المذكرات الجامعية، واكتفاء بعض الأساتذة بوضعياتهم العلمية الراهنة بعد حصولهم على الأستاذية. وفضلا عن ذلك، فإن مؤشر وحركة المترجمات التربوية تسير في عكس مسارها المنشود والمفروض لتقدم الجماعة التربوية.

١٤- لم تعد المؤتمرات التربوية تمثل قوة تحريك للمعرفة التربوية وتجديدها في ظل غياب التنسيق في توقيت انعقادها، وغلبة بحوث الترقيات على ما يقدم فيها، وغياب التخطيط لها بطريقة تؤدي بالعقل التربوي نحو السير في مسار الفكر العشوائي والاهتمام بالشكل على حساب المضمون والمحتوى.

١٥- لا تتناسب قيمة وجدوى قيام وعقد بعض المؤتمرات التربوية مع الفائدة المنشودة منها؛ حيث ينتهي بعضها بتوصيات مصاغة بطريقة إجمالية ومتكررة، ولا تستطيع أن تقدم إجراءات وآليات لنقل هذه التوصيات من حيز التنظير إلى حيز التطبيق.

١٦- يغيب الاتجاه النقدي عما تطرحه المقالات الصحفية من أفكار وموضوعات وقضايا تهتم بالشأن التربوي والتعليمي، فضلاً عن التقوقع في دائرة وفلك مقالات صحفية بذاتها دون غيرها، وكذا غياب الفهرسة لما يتم نشره من هذه المقالات، وأخيرًا وليس آخرًا التشكيك في جدواها العلمية وموثوقيتها ومصداقيتها مقارنة بغيرها من روافد بناء العقل التربوي.

١٧- إن التربية عملية تثقيفية، وأن لا حياة للثقافة بغير التربية، وهذا ما يؤكد العروة الوثقى بين الثقافة والتربية، فتطوير التربية وإصلاحها، تطوير للثقافة، والعكس صحيح. ومن هنا كان تأكيد سعيد إسماعيل علي ضرورة أن تجمع المجلات التربوية بين الوظيفة البحثية والوظيفة التثقيفية.

١٨- احتلت الثقافة - بمعناها العام- عند سعيد إسماعيل علي وضعية متميزة عبر مسيرة حياته الفكرية، ومن ثم فالذي يتصفح مجلة (دراسات تربوية) في أعدادها الثمانين، سوف يجد أنه ما من عدد إلا وتضمن مقالاً نُشر في إحدى الصحف أو المجلات السابقة، ولم يجمع منشورًا في كتاب لأحد أعلام الفكر والثقافة الكبار... وهكذا. وكل ما سبق، يقدم دليلاً وتأكيدًا عمليًا من خلال الممارسة، على ضرورة أهمية قيام المجلات التربوية بدورها المنشود في عمليتي التثقف والتثقيف.

١٩- إن من سبل إصلاح حال المجلات التربوية أن تتخذ لنفسها طابعًا فكريًا تربويًا ثقافيًا، بحيث تخرج عن الدائرة المحددة، والتي وقعت فيها جُل المجلات التربوية باقتصارها على "بحوث الترقية" دون غيرها.

٢٠- يسهم النقد التربوي - بالدوريات التربوية– في إحداث حالة من الحراك العلمي الذي يرمي إلى تجديد الفكر التربوي وإثرائه، إذ يمثل دافعًا ومحفزًا واضحًا لأصحاب الرؤى المختلفة من أن تقدم تقييمًا علميًا هادفًا –مشتملاً إيجابيات العمل التربوي وسلبياته، وتكون المحصلة النهائية لمثل هذه الخطوة النقدية أن يشهد المجال

التربوي تقدمًا ونموًا فكريًا وعلميًا. وكل هذا قمين بأن يوسع من مدى أفق الباحث العقلي وقدرته على الابتكار والإبداع حال تعامله مع المعرفة التربوية بنظرة نقدية تحليلية.

٢١- تتوقف إقامة المؤتمرات التربوية –بصورة منهجية وعلمية منضبطة- على وجود أفكار وموضوعات وقضايا وإشكاليات تستدعي إجراء حراك حواري وجدلي ونقاشي حولها؛ بهدف تحديد حالة العلم من هذه القضية أو تلك، أو طرح بدائل متباينة حال معالجتها أو تقييمها.

٢٢- يكمن أحد مسارات بناء العقل التربوي في ضرورة أن توجد –بل لا بُدَّ أن توجد- حركة نقد داخلي فيما يقدم من بحوث ودراسات في المجلات والمؤتمرات التربوية، سعيًا نحو التقدم وإحداث حالة من التطوير والتجديد والتنقيح في المعرفة التربوية المقدمة؛ إذ إن أي جهد فكري معرفي وتربوي يحتمل المخالفة، كما يحتمل المسايرة، ومن ثم فإن وجود رأي علمي ناقد لما يقدمه أفراد الجماعة التربوية داخل وسائل بناء العقل التربوي يفتح آفاقًا نحو تجديد المعرفة التربوية وتجويدها.

٢٣- تستلزم طبيعة رسائل الماجستير والدكتوراه في المجال التربوي محاولة "تجسير الهوة" بين الأقسام التربوية بكليات التربية، ومن ثم التوجه صوب البحث عن موضوعات وقضايا بحثية مشتركة، تتيح مجالات وفرص متعددة لإحداث تفاعل وتلاقح فكري بين رؤى ووجهات نظر وزوايا وأبعاد فكرية وعلمية وتربوية متعددة ومتباينة. وبالتالي تنعكس تلك الثقافة حال تطبيقها وتفعيلها على العقل التربوي الذي يقوم بهذه الأعمال البحثية، فتتحسن منهجيته ورؤيته عند التعامل مع قضايا الفكر والعلم والبحث.

٢٤- يتمثل أحد سُبُل الارتقاء بالعقل التربوى لدى أساتذة الجامعة في حتمية مواصلة إجراء البحوث –حتى بعد الحصول على درجة الأستاذية - ؛ وذلك لضمان تعميق معرفتهم بمجال تخصصهم وتجويده وتجديده من ناحية، وبما يسمح بفتح

آفاق معرفية وعلمية أمام طلابهم وباحثيهم. ومن الممكن استحداث درجة جامعية بعد الأستاذية؛ حفزًا لهم لمواصلة تقديم جهد علمي وفكري متجدد ومتميز.

٢٥- لا بُدَّ أن تكون المؤتمرات التربوية بمثابة اجتماعات فكرية وثقافية وتربوية تنفع أفراد الجماعة التربوية، فتمكث في الفضاء التربوي، كي تثريها وتعمرها بجهود باحثيها، وهذا يتطلب وجود فلسفة حاكمة لعقد هذه المؤتمرات، ومحاولة التجديد في فعاليتها بما يحقق فوائد متنوعة للباحث ولمن يتابعه من الحضور.

٢٦- إن الاعتماد على المراجع والمصادر والكتب العُمُد التي قام بتأليفها الأساتذة الكبار يُعدُّ داعمًا أساسيًا في مواجهة حالة الانيميا المعرفية التي أصابت العقل التربوي حاليًا حال اكتفائه واعتماده على المذكرات الجامعية.

٢٧- تمثل المقالات المنشورة بالصحف –على اختلاف أيديولوجياتها- معينًا مهمًا لتثقيف العقل التربوي؛ إذ تسهم بدورها في بنائه المعرفي على نحو متعدد الآفاق ومختلف التوجهات، بما يتيح له الانطلاق من أسر وتقييد الرؤية الواحدة وثقافة البعد الواحد.

٢٨- إن الكتابة الصحفية ومخاطبة الرأي العام لها صياغتها الخاصة بها في شكلها ومضمونها ومحتواها وقالبها. ويستلزم الوصول إلى مسار متميز في طرح المقالات الصحفية وجود تدريب وجهد وصقل لإمكانات وقدرات أساتذة التربية ومفكريها ؛ كي يتمكنوا من تقديم طرح بناء وهادف ومثمر.

ثانيًا- توصيات البحث

من طبيعة التقدم الحضاري أنه يزيد في الطموحات؛ أي يزيد في حجم ونوعية ما يطلبه كل إنسان، ولذا فإن كل باحث –أيًا كان مجاله وتخصصه– يصبو إلى طموحات معينة في مجال البحث العلمي وما يتعلق به من الارتقاء بوسائل بناء عقله.

ومن هنا يقدم الجزء الحالي مجموعة من التوصيات الساعية للنهوض بوسائل بناء العقل التربوي وتجديدها، وهي تدخل في دائرة المتاح والممكن والقابل للتنفيذ.

١-توصيات تختص بالمجلات التربوية

ومن أبرزها ما يلي:

أ- أن تتم دعوة كبار أساتذة التربية - على اختلاف أنساقهم المعرفية- فضلاً عن بعض أفراد الجماعة التربوية المهتمين بقضايا تجديد المعرفة التربوية إلى حضور اجتماع دوري يتم من خلاله تقييم المجلات التربوية داخل هذه الجماعة، على أن يتم ذلك من خلال خُطة شاملة ومدروسة بحيث يكون التقييم شاملاً لكل هذه المجلات، ويتبعه الاتفاق والوصول إلى "خارطة طريق" -إن صح هذا التعبير- تمثل تصورًا فكريًا متميزًا لما يكون عليه شكل هذه المجلات، على أن يكون هناك تباينٌ وتنوعٌ فيما تقدمه من معرفة تربوية، وبما يضمن دخولها على طريق المنافسة مع غيرها من الدوريات التربوية العالمية.

ب- أن يكون لكل كلية من كليات التربية موقعٌ إلكتروني على شبكة الإنترنت، ويكون من ضمن ما يقدمه هذا الموقع -من تسهيلات بحثية وعلمية- وضع نسخة بصيغة (pdf) لكل عدد من أعداد المجلة التربوية التي تصدرها هذه الكليات، شريطة أن يكون الدخول على مثل هذه المواقع متاحًا لكل باحث، بما يضمن له حق الاطلاع على جديد ما يُنشر من معرفة تربوية.

جـ- أن يكون القائمون على مسألة "إدارة" المجلات التربوية من أعضاء هيئات التدريس بكليات التربية، ممن يتمتعون بكفاءة إدارية، ومكانة أكاديمية بين الأوساط التربوية. وبالتالي، يتفرغون للنهوض بمجلات كلياتهم عن رغبة ودافعية، وبما يضمن صدور هذه المجلات في أوقات منتظمة.

د- أن يلتزم مجلس كل كلية من كليات التربية -التزامًا أدبيًا وعلميًا وأخلاقيًا- بضرورة أن تقوم وكالة الكلية للدراسات العليا والبحوث بإرسال نسخة مطبوعة من كل عدد من أعداد المجلات بريديًا لكل كليات التربية، وبذلك تتاح مصادر متنوعة لدى الباحثين بمكتبات الدراسات العليا بكلياتهم. ومن ناحية أخرى، فإن ذلك يتطلب

أن يكون القائم على مسئولية مثل مكتبات الدراسات العليا بهذه الكليات على دراية بقواعد الفهرسة والبحث العلمي، ليكون داعمًا لهؤلاء الباحثين وميسرًا لجهودهم العلمية والبحثية.

هـ- أن يتولى فريقٌ من الباحثين بكل كلية من كليات التربية –كأعضاء الهيئة المعاونة مثلاً– عمل فهارس تفصيلية لكل عدد من أعداد هذه المجلات، ووضعها بصيغة word أو بصيغة pdf، بما يتيح لأي باحث القيام بعملية البحث عن الموضوع الذي يود جمع المادة العلمية عنه، وبذلك نوفر وقتًا وجهدًا ونفقات مالية كانت تظهر حال سفر هؤلاء الباحثين لمكتبات كليات التربية المتنوعة للبحث عن المادة العلمية لموضوعاتهم.

٢-توصيات تختص برسائل الماجستير والدكتوراه

ومن أهمها ما يلي:

أ- أن تلتزم كليات التربية بعمل أدلة عن رسائل الماجستير والدكتوراه الممنوحة بها، على أن يرفق في نهاية هذه الأدلة بيان بالخطط البحثية التي تم الموافقة عليها من مجالس هذه الكليات. وتدخل هذه الفكرة في دائرة الممكن وليس المستحيل؛ فقد قام فريق من باحثي كلية التربية جامعة السويس بعمل دليل أول لرسائل الماجستير والدكتوراه بكلية التربية من عام ٢٠٠٤م إلى عام ٢٠١٢م، ثم تبعه الإصدار الثاني، والذي اختص بالرسائل الجامعية بالكلية من عام ٢٠٠٤م إلى عام ٢٠١٦م(*).

(*) – انظر:

- محمد درويش درويش والسيد علي السيد وعلا حافظ عبد القادر: دليل ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه بكلية التربية بالسويس للفترة من ٢٠٠٤م إلى ٢٠١٢م، مكتبة دار الشرق، القاهرة، ٢٠١٢م.

- محمد درويش درويش والسيد علي السيد وعلا حافظ عبد القادر وياسمين ناجي السعيد وأحمد محمد المباريدي: دليل الرسائل الجامعية بكلية التربية بالسويس من ٢٠٠٤م إلى ٢٠١٦م، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٧م.

ب- أن يتم تبادل هذه الأدلة بين كليات التربية، بحيث تأخذ وكالات الدراسات العليا على عاتقها مسئولية الوفاء بأداء هذه المهمة جليلة الشأن، وجعل هذه الأدلة متاحة في مكتبات الدراسات العليا بكليات التربية، ويتطلب ذلك في المقام الأول وجود حلقة اتصال وتواصل بين وكلاء الدراسات العليا بهذه الكليات؛ للتأكد من وصول الأدلة إلى مكتبات الكليات. ويترتب على الالتزام بتحقيق هذه المبادرة توفير كثير من الوقت والجهد على باحثي التربية؛ إذ لا يحتاج الباحثون –في هذه الحالة- إلى القيام بعمل مراسلات للتحقق من مدى تسجيل الموضوعات البحثية من عدمها، أو الذهاب إلى المكتبات المركزية لعمل مسوحات عن موضوعاتهم.

جـ- أن تصمم كل كلية من كليات التربية موقعًا لها على شبكة الإنترنت، ويتبع ذلك أن تخصص هذه الكليات مساحات من مواقعها على شبكة الإنترنت ليكون مختصًا بجديد رسائل الماجستير والدكتوراه التي تم منحها داخل الكلية، على أن يتم ذلك بطريقة منهجية، من خلال ذكر رقم الرسالة بمكتبة الكلية، مع عرض ملخص وافٍ لها باللغة العربية واللغة الإنجليزية. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من الهيئة المعاونة بكليات التربية ليتم اختيار بعض العناصر الفاعلة؛ لتكون مهمتها الرئيسة تغذية موقع الكلية بهذه الرسائل فور منحها مباشرة.

د- وضع نسخة أو أكثر مدمجة من الرسائل الممنوحة بعد طباعتها على صورتها النهائية بمكتبات كليات التربية وذلك بصيغة pdf ، والتأكد من صلاحيتها وإمكانية النسخ منها، وضرورة عمل فهرسة لها؛ بما يتيح للباحثين الحصول على نسخ من هذه الرسائل، خاصة في ظل التعقيدات الروتينية الخاصة بتصوير عددٍ محدود من صفحات الرسائل حفاظًا عليها، وما يتبعه بعض الباحثين من أساليب غير أخلاقية لتصوير أكبر كمٍ من صفحات هذه الرسائل، والذي قد يعود سلبًا على جودة هذه الرسائل ومتانتها من كثرة التصوير!

هـ- أن يلتزم كل باحث بتصوير نسخة من رسالته على غرار النسخة المجلدة بعد طباعتها على صورتها النهائية، وإيداعها بمكتبات كليات التربية؛ بما يتيح للباحثين سهولة التعامل مع الرسائل، فضلاً عن الحفاظ على الرسائل المجلدة لأطول فترة ممكنة بمنأى عن الكتابة عنها، وثني أو قطع بعض صفحاتها.

و- وفيما يتعلق بالرسائل التي قام بها الآباء والرواد الأوائل من أساتذة التربية، والتي قد تكون غير متاحة إلا في نطاق ضيق جدًا، فمن الممكن أن يقوم مجموعة من الباحثين المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات بتصويرها وتحويلها إلى صيغة pdf، وبذلك يتعلم صغار الباحثين كيف كان أساتذتهم الأوائل يفكرون ويبحثون ويبدعون ويقومون بأعمال غير مسبوقة؟

ز- أن يقوم أعضاء هيئات التدريس من المشرفين على الرسائل المبدعة في درجتي الماجستير والدكتوراه بتكليف الحاصلين عليها بعرض نتائج بحوثهم على الرأي العام في محاضرات عامة، إعلامًا بدور الجامعة في الانفتاح والتشابك مع المجتمع وخدمته.

٣- توصيات تختص بالكتب

ومن أهمها ما يلي:

أ- محاولة تدريس المراجع والمصادر الرئيسة في الأنساق التربوية المختلفة، وبذلك يتأسس العقل التربوي على كتابات الثقات في العلم التربوي.

ب- أن تفتح المراجع والمصادر التي يدرسها طلاب المعرفة التربوية آفاقًا معرفية وبحثية، بحيث تتيح لهم إعمال عقولهم وأفكارهم وتدريبهم على التأمل والتفكير في محتوى ما يتعلموه وجدواه.

جـ- أن تتيح المراجع والمصادر التي يتلمذ عليها العقل التربوي إمكانية الرفد من عقول وزوايا فكرية متنوعة بما يمنع العقل التربوي عن الوقوع في آفة التنميط وثقافة البعد الواحد.

د- أن تتبنى إدارة الكلية فلسفة تقوم على ضرورة أن يكون للكتب - التي تدرس على طلاب المعرفة التربوية- رقم إيداع بدار الكتب والوثائق المصرية؛ بغية أن يهتم عضو هيئة التدريس بما يكتبه، وأن يعي بأن هناك من يقرأ ما يكتبه، فيتجه نحو إعداد مثل

هذه الكتب بطريقة علمية ومنهجية تحترم عقول طلابه، وتتيح له إمكانية الإضافة والحذف والتعديل في طبعات هذه الكتب المتتالية.

هـ- أن يقوم رئيس مجلس القسم المختص بكلية التربية بتوزيع التوصيف العلمي الخاص بالمقررات التربوية على أعضاء هيئة التدريس بالقسم، ومتابعة مدى التزامهم بالوفاء بمعالجة موضوعات المقرر بطريقة منهجية ومتجددة؛ بحيث تسهم بالارتقاء بالطالب والأستاذ والمؤسسة التي يعمل بها.

و- أن تلتزم إدارة الكلية –قولاً وفعلاً- من خلال وحدة الجودة بها بالقيام بالمراجعة الحقيقية للمحتوى العلمي التربوي المقدم للطلاب، وتقديم تقرير علمي - كل فصل دراسي- يكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف فيما يقدم للطلاب من معرفة تربوية، وبذلك نتقدم خطوة إلى الأمام يتلوها خطوات أخرى متتالية.

حـ- أن تقوم إدارة الجامعة بعمل مسابقات تنافسية في التأليف الجماعي للمقررات التربوية، والتي قد تسهم في إحداث حالة من الحراك الفكري والثقافي والتربوي في فكر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، فيسعون إلى القراءة والحفر المعرفي وتجديد المعرفة التربوية المقدمة لطلابهم.

٤- توصيات تختص بالمؤتمرات التربوية

ومن أهمها ما يلي:

أ- ضرورة تشجيع الباحثين على حضور المؤتَمرات التربوية والمشاركة فيها بحثًا ودراسة أو حضورًا وتعقيبًا، وهذا أمر مهم للغاية في تكوينهم؛ لما فيه من الانفتاح على آفاق المعرفة التربوية في أنساقها المتباينة، ومعرفة جديدها، والاحتكاك بعقول تفكر من رؤى مختلفة.

ب- أن تتخصص المؤتمرات التربوية في معالجة قضية بحثية محددة يركز عليها الباحثون للخروج بنتيجة علمية تضيف للبحث العلمي جديدًا، وتكون منطلقًا لمؤتمرات أخرى تبني المعرفة.

جـ- الاقتصار –في المؤتمرات التربوية- على عدد محدود من البحوث أولى من السماح بأوراقٍ علميةٍ وبحوث هزيلةٍ لا تضيف جديداً، إلا مجرد اجترار المعلومات.

د- أن يراعي القائمين على إدارة المؤتمرات دائمًا إتاحة وقت واسع للمداخلات والتعقيبات، والإقلال من البحوث في الجلسات ليكون للمداخلات حقها ونفعها، ولا يتم ذلك إلا بإرسال البحوث مبكراً للباحثين الراغبين في الحضور.

هـ- إلزام كل كلية ومركز علمي بالإعلان عن عقد المؤتمرات السنوية على شبكة الإنترنت، وذلك بما يتيح للباحث فرصة فحص موضوعات هذه المؤتمرات، والاختيار من بينها، وتحديد إمكانية المشاركة والحضور من عدمه.

و- تولي مجموعة من الباحثين الشباب والمتخصصين القيام بتصميم موقع تربوي للإعلان عن جل المؤتمرات التربوية التي سوف تعقد، وأن يكون من ضمن أهداف الموقع رفده بمخلصات وافية وشاملة عن أبحاث هذه المؤتمرات، وإمكانية وجود روابط للحصول على أبحاثها، أو تحديد أماكن الحصول على النسخ المطبوعة من المؤتمر. وهذا يستلزم وجود شبكة تواصل بين باحثي التربية؛ لإمداد هذا الموقع بجديد المؤتمرات التربوية.

ز- التزام كل كلية بإيداع نسخة من المؤتمر السنوي لها بدار الكتب والوثائق القومية، على أن يكون المؤتمر شاملاً لكل أبحاث المؤتمر، وليس مقتصراً على جزء منها أو عرض بعض ملخصاتها، بما يضمن إمكانية وصول الباحث إلى المؤتمر الذي يريده، وإتاحة وتوفير جُل هذه المؤتمرات في مكان معين ومحدد.

حـ- تخصيص جزء من كل مجلة تربوية تصدر عن كليات التربية أو المراكز العلمية للإعلان عن المؤتمر السنوي للكلية أو المركز ومحاوره، بما يضمن تعريف أعضاء الجماعة التربوية بمثل هذه المؤتمرات.

ط- تخصيص جوائز مادية وعينية لأفضل البحوث المشاركة في المؤتمرات؛ بما يضمن إحداث حراك بحثي بين الباحثين، وتشجيع المنافسة المحمودة، وإطلاق الأفكار والرؤى المبتكرة، وكل ذلك وغيره كثير يصب في الارتقاء بالعقل التربوي.

٥- توصيات تختص بالمقالات الصحفية

ومن أهمها ما يلي:

أ- أن يتم تكليف طلاب كلية الآداب قسم المكتبات بكل جامعة بعمل ببليوغرافيا تضم أهم المقالات لرواد الفكر على اختلاف مجالاتهم وأنساقهم المعرفية، بحيث يقسم الطلاب إلى مجموعات، أولها، يتناول حصر وجمع المقالات التربوية، وثانيها، يقوم بحصر المقالات النفسية ... وهكذا حتى تكتمل الفكرة.

ب- قيام كل قسم داخل كل كليات الجامعة –وذلك بالتنسيق مع المكتبة المركزية بالجامعة– بعمل مجلد يضم أهم المقالات الفكرية والثقافية الصادرة خلال العام، ويوضع في مكتبة الكلية أو في مكتبة الجامعة.

جـ- الاستفادة من شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها بعمل مجموعات علمية في كل كلية يكون مهمتها تجميع المقالات المعنية بالشأن التربوي - على سبيل المثال- وكذلك القضايا والموضوعات المتعلقة بالنواحي التربوية والتعليمية في المجتمع، على أن يكون النشر يوميًا بما يتيح الإطلاع والتثقيف المستمر، ويكون ذلك بإشراف بعض أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالكلية.

د- السعي نحو عمل صحيفة دورية –شهرية أو ربع سنوية– يتم فيها حصر وتجميع المقالات والأخبار التربوية والتعليمية والبحثية التي نُشرت في هذه الفترة، على أن يتم رفع هذه الصحيفة على الموقع الإلكتروني للكلية، وإمكانية التبادل مع باقي كليات التربية.

هـ- أن يلتزم كبار المفكرين التربويين الذين يقومون بنشر مقالات بالصحف بإتاحة هذه المقالات بصورة موثقة ومستمرة على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بهم، بما يتيح إمكانية المتابعة لكل ما يصدر في وقته، وإمكانية توظيفه في خدمة قضايا البحث التربوي، فضلاً عن الارتقاء بالعقل التربوي.

وبعد، فهذه التوصيات، تظل مجرد أماني وأحلام، لا تملك بذاتها قدرة (التحريك) و(الفعل)، وإنما تحتاج إلى فكر مؤسسي وعقل جمعي تربوي يملك القدرة على صنع واتخاذ القرارات المؤدية إلى النهوض بالعقل التربوي: تنظيراً وتطبيقاً.

مراجع البحث

(١) – سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٣٨٧.

(٢) – سعيد إسماعيل علي: المعرفة التربوية الإسلامية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٤١.

(٣) – سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل التربوي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٧.

(٤) – حامد عمار: في تطوير القيم التربوية: رأي آخر، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ص ١٥- ١٦.

(٥) – عبد الغني عبود: "العقل التربوي المغيب ومأساة البحث التربوي"، دراسات تربوية، م (٧)، ج (٤١)، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٢٠.

(٦) – سعيد إسماعيل علي: المعرفة التربوية الإسلامية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٧) – حامد عمار: قيم تربوية في الميزان، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٢٠٦.

(٨) – سعيد إسماعيل علي: تعليم الأغنياء.. يدق الأبواب؟!، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٨م، ص ٦٢.

(٩) – حامد عمار، وصفاء أحمد: المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ١٢٧.

(١٠)– حامد عمار: تعليم المستقبل: من التسلط إلى التحرر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ١٠٥.

(١١)– سعيد إسماعيل علي: ثقافة المقاومة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١٥٥.

(١٢)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١١م، ص ١٨٢.

(١٣)– سعيد إسماعيل علي: تعليم الغلابة: وداعًا؟! عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٨م، ص ٩٠.

(١٤)– سعيد إسماعيل علي: تعليمنا بين الأمس والغد، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٣٧٨.

(١٥)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(١٦)– سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل التربوي، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(١٧)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(١٨)– المرجع السابق، ص ١٨٢.

(١٩)– سعيد إسماعيل علي: هندسة التفكير التربوي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٩م، ص ١١٣.

(٢٠)– المرجع السابق، ص ١١٤.

(٢١)– حامد عمار: من قضايا الأزمة التربوية: وجهة نظر، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١٤٩.

(٢٢)– سعيد إسماعيل علي: تعليم الأغنياء.. يدق الأبواب؟!، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢٣)– سعيد إسماعيل علي: التعليم الذي نريد، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ١٧١.

(٢٤)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٢٥)– سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل التربوي، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢٦)– سعيد إسماعيل علي: هندسة التفكير التربوي، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢٧)– سعيد إسماعيل علي: أعلام تربية في الحضارة الإسلامية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٥٧.

(٢٨)– سعيد إسماعيل علي: ثقافة الإصلاح التربوي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٤١.

(٢٩)– سعيد إسماعيل علي: هندسة التفكير التربوي، مرجع سابق، ص ٩.

(٣٠)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣١)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٢.

(٣٢)– سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٢.

(٣٣)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣٤)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣٥)– المرجع السابق، ص ٤٤٣.

(٣٦)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٣٧)– سعيد إسماعيل علي: التعليم والتنشئة السياسية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ص ٣٢- ٣٣.

(٣٨)– سعيد إسماعيل علي: الضلال والافتراء في تعليم الفقراء، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٨م، ص ٣٤.

(٣٩)– سعيد إسماعيل علي: تفكير استراتيجي لتطوير التعليم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٢٨٢.

(٤٠)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٤١)– سعيد إسماعيل علي: مستقبل كليات إعداد المعلم، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مارس ٢٠١٥م، ص ٩٠.

(٤٢)– سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٥.

(٤٣)– سعيد إسماعيل علي: هندسة التفكير التربوي، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٤٤)– سعيد إسماعيل علي: القابلية للاستعباد، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ٢٣٣.

(٤٥)– سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل التربوي، مرجع سابقم، ص ٦.

(٤٦)– سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ص ٤٤٦- ٤٤٧.

(٤٧)– سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل التربوي، مرجع سابق، ص ٦.

(٤٨)– سعيد إسماعيل علي: تحرير الوطن.. تحرير للتعليم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٢٣٢.

(٤٩)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٥٠)– سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

(٥١)– سعيد إسماعيل علي: المعرفة التربوية: الحاضر والمستقبل، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١١م، ص ٥.

(٥٢)–المرجع السابق، ص ٦.

(٥٣)– سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل التربوي، مرجع سابق، ص ص ٦- ٧.

(٥٤)– سعيد إسماعيل علي: تجريف العقول، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٩٤.

(٥٥)– سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل التربوي، مرجع سابق، ص ص ٥- ٧.

(٥٦)– سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٤.

(٥٧)– سعيد إسماعيل علي: هندسة التفكير التربوي، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٥٨)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٥٩)– سعيد إسماعيل علي: هندسة التفكير التربوي، مرجع سابق، ص ص ١١٢- ١١٣.

(٦٠)– سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل التربوي، مرجع سابق، ص ٧.

(٦١)– سعيد إسماعيل علي: هموم التعليم المصري، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٢٨١.

(٦٢)– سعيد إسماعيل علي: مستقبل كليات إعداد المعلم، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٦٣)– سعيد إسماعيل علي: هموم التعليم المصري، مرجع سابق، ص ص ٢٨١- ٢٨٢.

(٦٤)– حامد عمار: قيم تربوية في الميزان، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٦٥)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٦٦)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٦٧)–المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٦٨)– سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

(٦٩)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٧٠)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٧١)– سعيد إسماعيل علي: هندسة التفكير التربوي، مرجع سابق، ص ٢١.

(٧٢)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ص ١٨٥- ١٨٦.

(٧٣)– سعيد إسماعيل علي: هموم التعليم المصري، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

(٧٤)– سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٣.

(٧٥)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ٨.

(٧٦)– سعيد إسماعيل علي: تفكير استراتيجي لتطوير التعليم، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

(٧٧)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٧٨)– المرجع السابق، ص ص ١٨٦- ١٨٧.

(٧٩)– سعيد إسماعيل علي: المعرفة التربوية الإسلامية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٤٤.

(٨٠)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٨١)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٨٢)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٨٣)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٨٤)– المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٨٥)– سعيد إسماعيل علي: تعليمنا بين الأمس والغد، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

(٨٦)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٨٧)– سعيد إسماعيل علي، أميَّة المتعلمين، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١١م، ص ص ١٠- ١١.

(٨٨)– سعيد إسماعيل علي، تجديد العقل التربوي، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٨٩)– سعيد إسماعيل علي، الحرب الناعمة في التعليم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ١٥٥.

(٩٠)– سعيد إسماعيل علي: تعليم للتحرير لا للتطويع، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٩م، ص ٢١.

(٩١)– سعيد إسماعيل علي: المعرفة التربوية الإسلامية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٩٢)– سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٤.

(٩٣)– المرجع السابق، ص ٤٤٣.

(٩٤)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٩٥)– سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٩٦)– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٩٧)– سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل التربوي، مرجع سابق، ص ١٦.

(٩٨)– سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٢.

(٩٩)– سعيد إسماعيل علي: تفكير استراتيجي لتطوير التعليم، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(١٠٠) – سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(١٠١) – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١٠٢) – سعيد إسماعيل علي: هندسة التفكير التربوي، مرجع سابق، ص ١١٢.

(١٠٣) – سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

(١٠٤) – سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(١٠٥) – المرجع السابق، ص ١٩٠.

(١٠٦) – سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

(١٠٧) – سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ص ١٨٩- ١٩٠.

(١٠٨) – سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

(١٠٩) – سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(١١٠) – المرجع السابق، ص ١٨٩.

(١١١) – سعيد إسماعيل علي: هندسة التفكير التربوي، مرجع سابق، ص ١١٤.

(١١٢) – سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(١١٣) – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١١٤) – المرجع السابق، ص ص ١٩٩- ٢٠٠.

(١١٥) – سعيد إسماعيل علي: المعرفة التربوية: الحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص ص ٦- ٧.

(١١٦) – سعيد إسماعيل علي: الضلال والافتراء في تعليم الفقراء، مرجع سابق، ص ص ١٥٣- ١٥٤.

(١١٧) – سعيد إسماعيل علي: تعليم الغلابة: وداعًا؟! مرجع سابق، ص ص ٩٠- ٩١.

(١١٨) – سعيد إسماعيل علي: داء التعليم ودواؤه، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ١٣٥.

(١١٩) – سعيد إسماعيل علي: مستقبل كليات إعداد المعلم، مرجع سابق، ص ص ٩٠- ٩١.

(١٢٠) – المرجع السابق، ص ص ٩٠- ٩١.

(١٢١) – سعيد إسماعيل علي: مستقبل كليات إعداد المعلم، مرجع سابق، ص ٩١.

(١٢٢) – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١٢٣) – سعيد إسماعيل علي: "...هآءؤم اقرءوا كتابيه": قصة حياة أستاذ جامعي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٤٩٥.

(١٢٤) – سعيد إسماعيل علي: أشواك على طريق الأشواق، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ٦٢.

(١٢٥) – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١٢٦) – سعيد إسماعيل علي: المعرفة التربوية: الحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(١٢٧) – سعيد إسماعيل علي: أشواك على طريق الأشواق، مرجع سابق، ص ص ٦٢- ٦٣.

(١٢٨) – سعيد إسماعيل علي: تفكير استراتيجي لتطوير التعليم، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

(١٢٩) – سعيد إسماعيل علي: المعرفة التربوية: الحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص ص ١٦٢- ١٦٣.

(١٣٠) – سعيد إسماعيل علي: تعليمنا بين الأمس والغد، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(١٣١) – سعيد إسماعيل علي: ثقافة المقاومة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٢٨.

(١٣٢) – سعيد إسماعيل علي: مستقبل كليات إعداد المعلم، مرجع سابق، ص ص ٩١.

(١٣٣) – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١٣٤) – سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(١٣٥) – سعيد إسماعيل علي: تفكير استراتيجي لتطوير التعليم، مرجع سابق، ص ص ٢٨٣- ٢٨٤.

(١٣٦) – المرجع السابق، ص ٢٨٤.

(١٣٧) – المرجع السابق، ص ٢٨٥.

(١٣٨) – سعيد إسماعيل علي: أعلام تربية في الحضارة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(١٣٩) – سعيد إسماعيل علي: مجدد التربية العربية: الدكتور محمد أحمد الغنام، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٥.

(١٤٠) – سعيد إسماعيل علي: مستقبل كليات إعداد المعلم، مرجع سابق، ص ص ٩٠- ٩١.

(١٤١) – سعيد إسماعيل علي: "...هآءؤم اقرءوا كتابيه": قصة حياة أستاذ جامعي، مرجع سابق، ص ص ٥٩٤- ٤٩٦.

(١٤٢) – سعيد إسماعيل علي: مستقبل كليات إعداد المعلم، مرجع سابق، ص ٩١.

(١٤٣) – سعيد إسماعيل علي: هموم التعليم المصري، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

(١٤٤) – سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(١٤٥) – سعيد إسماعيل علي: تعليم للتحرير لا للتطويع، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(١٤٦) – المرجع السابق، ص ص ١٠٥- ١٠٧.

(١٤٧) – سعيد إسماعيل علي: تعليم للتحرير لا للتطويع، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(١٤٨) – المرجع السابق، ص ١٧.

(١٤٩) – المرجع السابق، ص ١٨.

(١٥٠) – المرجع السابق، ص ٢٥.

(١٥١) – سعيد إسماعيل علي: تعليمنا بين الأمس والغد، مرجع سابق، ص ٣٩١.

(١٥٢) – سعيد إسماعيل علي: تعليم للتحرير لا للتطويع، مرجع سابق، ص ٢٥.

(١٥٣) – سعيد إسماعيل علي: تعليمنا بين الأمس والغد، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

(١٥٤) – المرجع السابق، ص ٣٩٤.

(١٥٥) – عبد الله جمعة الكبيسي، ومحمود مصطفى قمبر: دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، ٢٠٠١م، ص ١٤٤.

(١٥٦) – سعيد إسماعيل علي: جامعات تحت الحصار، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١٠.

(١٥٧) – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١٥٨) – سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(١٥٩) – سعيد إسماعيل علي: تعليم للتحرير لا للتطويع، مرجع سابق، ص ٣٤.

(١٦٠) – سعيد إسماعيل علي: المعرفة التربوية: الحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(١٦١) – سعيد إسماعيل علي: الثورة... والتعليم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١١م، ص ٢٢٤.

(١٦٢) – سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

(١٦٣) – سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(١٦٤) – سعيد إسماعيل علي: الأصول الثقافية للتربية، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

(١٦٥) – سعيد إسماعيل علي: من الأزمة إلى الإصلاح: العقل التربوي العربي، مرجع سابق، ص ص ١٩٨- ١٩٩.

(١٦٦) – المرجع السابق، ص ١٩٠.

(١٦٧) – المرجع السابق، ص ١٩٨.

(١٦٨) – سعيد إسماعيل علي: تعليم للتحرير لا للتطويع، مرجع سابق، ص ٨٥.

(١٦٩) – سعيد إسماعيل علي: التعليم والتنشئة السياسية، مرجع سابق، ص ص ١٥- ١٦.

(١٧٠) – المرجع السابق، ص ١٦.

(١٧١) – سعيد إسماعيل علي: التعليم والتنشئة السياسية، مرجع سابق، ص ١٦.

(١٧٢) – المرجع السابق، ص ١٥.

(١٧٣) – سعيد إسماعيل علي: دفتر أحوال التعليم، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٢.

(١٧٤) – سعيد إسماعيل علي: المعرفة التربوية: الحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص ص ٦- ٧.

(١٧٥) – سعيد إسماعيل علي: دراسات في التربية والفلسفة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م، ص (ل).

(١٧٦) – المرجع السابق، الصفحة نفسها.